

إحسان عامر: الرقم الإحصائي ليس لإرضاء الحكومة ولا يفصل على مزاج أحد ولم يطلب أحد تعديل بيانات معينة

الكثير من الاقتصاديين والمهتمين على عدم دقتها ووصفها البعض بالوهبية، وخاصة المتعلقة بـ «بـنـدـادـ السـكـانـ» والإتفاق.. وغيرها، وكانها فصلت لمصلحة بعض الأشخاص أو لرضا البعض.

«الإحصائية» حملت تلك التساؤلات إلى مدير المكتب المركزي للإحصاء لخمس سنوات تقريباً، أزهرت خلايا التقييرات التي تنشرها بعض مراكز الدراسات والبحوث ووسائل الإعلام، كل بحسب مبتغاها، على حين دارت أحاديث عن نشاط للمتأخرة في البيانات الرسمية من البعض عبر بيعها للمنظمات ومراكز البحث والإعلام.. وغيرها.

المشكلة الكبرى بـرـزـتـ بعدـ السـماـحـ للمـكـتبـ بنـشـرـ الـبيانـاتـ،ـ إذـ انـتـقـلـ

التفاصيل ص ٤-٥

«الاقتصادية» تنفرد بنشر الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢١

سيناريوهات عـدـةـ عـلـىـ طـاـوـلـةـ الـحـكـوـمـةـ

هل يمكن زيادة الرواتب بين ٢٥ و٥٠ بالمائة؟

الاقتصادية - خاص

تأمين الكتلة النقدية اللازمة للزيادة جاءت من خلال إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة والتحقق الحكومي الذي جرى خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري (٢٠١٩)، وذلك فيما يخص الإنفاق الاستثماري، إذ جرى تحجيمه، وإعادة توزيعه ضمن أولويات أتحاث الحصول على وفر يمكن أن يغطي الزيادة المتوقعة في الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام.

وأكـدتـ المصـادرـ أنـ إـجـراءـ زـيـادـةـ الـروـاتـبـ وـالأـجـورـ سـوفـ يـتـرـافقـ معـ مـراـقبـةـ وـضـبـطـ عـالـلـلـأـسـوـاـقـ الـمـلـحـيـةـ،ـ كـيـ لاـ يـتـمـ استـغـالـلـهـ لـرـفـعـ أـسـعـارـ السـلـعـ وـالـخـدـمـاتـ بشـكـلـ متـعـمـدـ منـ الـبعـضـ بهـدـفـ التـرـيعـ،ـ وـلـوـ عـلـىـ حـسـابـ المـواـطنـ.

علـمـتـ «ـالـإـقـتصـادـيـةـ»ـ مـصـادرـ مـطـلـعـةـ أـنـ عـدـةـ سـيـنـارـيوـهـاتـ بـاتـتـ عـلـىـ طـاـوـلـةـ الـحـكـوـمـةـ لـزيـادـةـ الـروـاتـبـ وـالأـجـورـ لـجمـيعـ الـعـالـمـيـنـ فـيـ الدـوـلـةـ،ـ بـنـسـبـةـ تـنـاـوـلـ بـيـنـ ٢ـ٥ـ وـ٥ـ٠ـ بـالـمـائـةـ حـسـبـ السـيـنـارـيوـ الـذـيـ يـمـكـنـ اـعـتـمـادـهـ.

وأـفـادـتـ مـصـادرـ مـتـقـاطـعـةـ لـ«ـالـإـقـتصـادـيـةـ»ـ بـأنـ الـمـوـضـوعـ يـدرـسـ بـعـنـيـةـ فـائـقـةـ،ـ وـعـلـىـ عـدـةـ مـسـتـوـيـاتـ،ـ إـذـ يـجـريـ التـرـكـيزـ فـيـهاـ عـلـىـ أـنـ تـكـوـنـ زـيـادـةـ حـقـيقـيـةـ،ـ يـشـعـرـ بـهاـ الـمـوـظـفـ،ـ مـنـ دونـ أـنـ تـتـنـاـكـلـ بـفـعـلـ رـفـعـ أـسـعـارـ السـلـعـ وـالـخـدـمـاتـ،ـ وـالتـضـخمـ.

وـبـحـسـبـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ حـصـلـتـ عـلـيـهاـ «ـالـإـقـتصـادـيـةـ»ـ فـيـنـ

وزير الصناعة معن الجذبة لـ«ـالـإـقـتصـادـيـةـ»ـ:ـ الخـصـصـةـ أـمـرـ غـيرـ مـطـرـوـحـ مـطـلـقاـ

ص ٢

قرـضـ ١٠ـ مـصـارـفـ خـاصـةـ لـاـ تـعـدـىـ ٨٢,٥ـ بـالـمـائـةـ مـنـ قـرـضـ الـمـصـرـفـ الـتجـارـيـ وـحدـهـ ..ـ وـقـرـضـ الـعـقـارـيـ نـصـفـهـ تـقـرـيبـاـ

ص ٨

مدير مالية دمشق محمد عيد:ـ الإـدـارـةـ الـضـرـبـيـةـ مـتـرـهـلـةـ وـتعـانـيـ ضـعـفـ النـزـاهـةـ

ص ١٥

زادت الفروع .. وصلنا بالمشروع

فرع
مشروع
دمـر



Call Center

033 9393

www.siib.sy

سورية الإسلامية .. بنك العمر



بنك سوريا الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank

الشخصية أمر غير مطروح مطلقاً

وزير الصناعة معن الجذبة:

الصناعة تسير نحو التعافي وتجاوز مرحلة الركود والخسارة

الصاعيون شركاء

بالتفصيل، بين الجذبة أن الحكومة قدمت العديد من التسهيلات المتزايدة والمتسارعة لإعادة عجلة الإنتاج من خلال لقاءاتها المتكررة مع الصناعيين، وقد أطلقت الحكومة شعار أن الصناعيين والاتحادات هم شركاء مع الحكومة، أي بوجودهم في عملهم ومنشآتهم يشكلون فريق عمل مع الحكومة».

وأكد أن الدعم كبير، وقدم للصناعيين الاستقرار والبني التحتية وتسهيلات الإقراض من المصارف، إضافة إلى إصدار حزمة من التشريعات والقوانين التي ساهمت بشكل كبير بزيادة عدد المنشآت الصناعية وتوافر المنتجات الوطنية بجودة عالية وبسعر منافس، ومنها مؤونة الاستيراد التي كانت مفروضة على البضائع والسلع المستوردة كافة، والأهم تسوية أوضاع المنشآت الصناعية القائمة والمستثمرة، ومنحها الترخيص الإداري، وإعفاء البضائع المنتجة محلياً من رسوم الإيقاف الاستهلاكي في حال تصديرها للخارج، وذلك بغية تعزيز تنافسيتها ودعم صادرات المنتجات السورية.

إضافة إلى إعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لصالحة المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المرتبطة على الاستيراد، والأهم السماح باستيراد الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج الصناعية المستعملة والجديدة من بلد المنشأ، أو من غير بلد المنشأ، من دون التقيد بعمرها، وكل المستوردين، كما تم العمل على منع الترخيص الإداري للمنشآت القائمة والمستثمرة غير الحاصلة على الترخيص الإداري آذناً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت ولمدة سنتين، وإعفاء الصناعيين والحرفيين المختصين في مقاسم بالمدن الصناعية المنتهية مدة تراخيصهم والراغبين بتجدیدها من رسم تجديد رخص البناء لمدة عام، والموافقة على تعديل مدة إجازة الاستيراد للصناعيين والتجار من ستة أشهر إلى ستة بهدف تأمين حوامل الطاقة للمنشآت الصناعية، والسماح لغرف الصناعة باستيراد مادة الغاز برأس دول الجوار إضافة إلى غيرها من التسهيلات.

صعوبات محددة

وعن الصعوبات التي تعرّض عمل المنشآت الصناعية وإعادة تشغيلها بالطاقات الإنتاجية المتأتية وزيادة هذه الطاقات أكد الوزير أنه تم الاطلاع على بعض هذه المنشآت منها شركة جبلة للغزل، التي تم الاطلاع على واقع العمل فيها والمشكلات التي تعانيها، حيث تم العمل على تشغيل مبردين من البرادات الموجودة بالشركة بطاقة تبريدية كافية لتغطية الآلات المخطط تشغيلها ما ينعكس على جودة المنتج والحد من الهدر.

كما تمت زيادة عدد الآلات إلى ٧٢ آلة مؤخراً، ما يؤدي إلى تفريغ ٨٠٪ من الخطة الإنتاجية، إضافة إلى التوسيع في تجهيز بعض الأقسام وزيادة طاقتها الإنتاجية لتصل إلى ٣ ملايين طن يومياً، وتم العمل على تصدير ١٠٠٠ طن من نتر مختففة من المخازين، علمًا أن الإنتاج الحالي مسوق بالكامل، ووصلت كمية البيعات خلال النصف الأول من العام الحالي ما يوازي كامل مبيعات عام ٢٠١٨.

أما فيما يخص «تاميكو»، فيبي الوزير أنها اليوم أفضل مما كانت عليه قبل الأزمة، علماً بأنها دمرت بالكامل، ورغم ذلك تم تأهيل الآلات ونقلها إلى أماكن أخرى وعاودت الإنتاج.

وبخصوص مشروع السيرورات الذي تمت دراسته الجدوى الاقتصادية له من فترة قال: «لدينا شركة الديماس وبعض شركات القطاع الخاص تبني بالغرض»، موضحاً: «نحن نعمل على تصنيع الأدوية التي نحن بحاجة ملحة لها مثل الأدوية السرطانية والأدوية النوعية»، لافتاً إلى أنه تم افتتاح خط إنتاج الكبسول من المضادات الحيوية بطاقة إنتاجية مقدارها حوالي ٢٠ مليون كبسولة، وبقيمة تزيد على ٥٠٠ مليون ليرة. إضافة إلى ذلك، تم افتتاح خط الشراب الجاف، وهو ينتج مختلف الأصناف من المضادات الحيوية، وتبلغ طاقته الإنتاجية من ٦ إلى ٦,٥ ملايين عبوة سنويًا.



لست «بiero قرطباً» وبابي مفتوح لجميع

المتوقفة أو المدمرة تبعاً للخريطة الصناعية أو حتى الزراعية، تكون بديلاً للنشاط الصناعي المدمر، مشيراً إلى أن الوزارة عملت على إعادة إقلاع ٢٦ شركة وخط إنتاجي كشركة الدباغة وإقلاع خطى إنتاج اللين واللبنة المعلبة بطاقة إنتاجية من ٢ إلى ٤ أطنان، وخط إنتاج في شركة الكونسرورة وفرن في معمل إسمنت بحمادة والكابلات وعدة شركات وخطوط أخرى كانت متوقفة عن العمل، وبالتالي تم تأمين عقود شغفيل بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة في هذا العام وتخفيض المخزون.

وأضاف: «منهج الوزارة هو علمية الصناعة وتطويرها، إضافة إلى إقلاع خطوط الإنتاجية والشركات المتوقفة، وتطوير المنتج وتحديثه بمواصفات فنية سورية عالية وبائق التكاليف».

إصلاح القطاع

الوزير الجذبة تحدث عن العمل الجاري حالياً لتنقييم الشركات الخاسرة والحادية والرابحة، «فهناك بوادر لتحول الشركات الخاسرة إلى حدية، من خلال نشاط صناعي مجد، وتحول الحدية إلى رابحة، إذ يتم العمل على تكميل حلقات إنتاجها المتنوع».

وأضاف: «حققنا أرباحاً في المؤسسات الصناعية بسبب المتابعة الميدانية من الوزارة وتشكيل خلايا عمل متعددة ومتخصصة لتقديم مؤشرات التنمية الصناعية والبيانات الإنتاجية والمالية والتسويةية لتقوم بإعادة تقييم هذه المنشآت ونقلها إلى منشآت رابحة».

وأكمل أن الوزارة تعمل على الابتعاد من المنتج النطفي،

وتتوجه إلى إنتاج حديث بمواصفات جيدة والاتجاه إلى سوق

التصدير، وربط عراقة الصناعة بحداثتها وصولاً إلى منتج

تصديرجي جيد.

حوالز الصناعيين

بما أن القطاع الاقتصادي يضم القطاع العام والخاص، فالاهتمام بالقطاع الصناعي الخاص أمر مفروغ منه، لذا بين الجذبة أن هناك تسهيلات قدمتها الحكومة لإقلاع وتعافي ٨٠ ألف منشأة صناعية وحرفية، كما تم تشكيل لجنة زارت مصر فترة لا تتجاوز نصف ساعة، ومنح الكشف على الآلات والعدادات التي خرجت من المنطقة الصناعية بسبب الأحداث وتنبيه ملوكيتها لأصحابها، وذلك تمهيداً لعودتها إلى موطنها الأصلي وال مباشرة بعملية الإنتاج».

الشركات وإيقاعها بروز وطنية لا مثيل لها».

فتح الجهات

تحدث الوزير الجذبة عن قيام الوزارة برفع الطاقات الإنتاجية والتسويةية للمؤسسات والشركات وفتح جبهات عمل جديدة تمكن المؤسسات من تصنيع منتجات موسقة بالكامل. بالأرقام، بين الجذبة أن قيمة العقود الإجمالية الموقعة في وزارة الصناعة والجهات المختلفة لتغطية متطلباتها قد تجاوزت تاريخه ١٩٨,٨ مليار ليرة، موضحاً بما يخص المخازين أن قيمتها ١٧١,٧ مليار ليرة، لكن ١١٣ مليار هي مؤسسة الإسمنت، ما تسببت بـ٦٦٪ تقريباً، منها بتخفيض المخزون الإجمالي للوزارة بما يزيد على ١٧,٣ مليار ليرة، منها ١٢ مليار تصريف مخازين الأنبية الجاهزة والغازoline، القطنية والأقشة والمناديل الورقية.

الاستغناء عن المستورد

أكمل الجذبة أن هناك «جهوداً استثنائية تبذل من الوزارة والجهات الأخرى المعنية بتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وتحقيق الانتشار الأفضل في السوق المحلية بقصد زيادته، والاستغناء ما أمكن عن المستورد من التسهيلات، والإجراءات جمعياً تصب في إعادة تأهيل المنشآت الصناعية والحرفية التي تعرضت للتغريب من العصابات الإرهابية المسلحة».

وقدر عدد تلك المنشآت بأكثر من ٤٠٠ منشأة «سيتم العمل على تأهيلها من جديد في منطقة ريف دمشق، وقد تم تشكيل لجنة لها الخصوص مهمتها بمحصورة تقديم التسهيلات الإدارية والإجرائية والخدمية ومنح التراخيص المؤقتة بموجة وزارة الصناعة لمزاولة المهنة بشكل مؤقت، رغمما

تم تسوية أوسعها بالصورة القانونية، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل تعرضها للتغريب والتدمر، أما مهمة الوزارة

فمن تحديد التراخيص المؤقت بمديرية الصناعة بريف دمشق خلال فترة لا تتجاوز نصف ساعة، ومنح الكشف على الآلات والعدادات التي خرجت من المنطقة الصناعية بسبب الأحداث وتنبيه ملوكيتها لأصحابها، وذلك تمهيداً لعودتها إلى موطنها الأصلي وال مباشرة بعملية الإنتاج».

الشركات المتوقفة

بين الجذبة أن اللجنة الاقتصادية ناقشت مشروع مرسوم أيام الجميع».

■ هناء غانم

تشعبت الأحاديث كثيراً عن واقع القطاع العام الصناعي والرئيسي التطوري لعمل المؤسسات والشركات، وكل وزير يأتي يشرح لنarrowته للصناعة. كل هذه المراحل لم تكن مقتنة رغم أن ملفات الفساد وضعت على الطاولة والكل يدرك أن الصناعة الوطنية ليست بخير، لكن من الذي يمتلك القراءة على إيجاد الحلول الحقيقة للعبور؟ وبناء مراحل تستطيع من خلالها أن تحقق شيئاً وأن تضع يديها على الحقائق، فهرة بجزم البعض بخصوص المؤسسات والشركات تكون نوعاً من الحال للقطاع عانى الكثير من الأزمات والمشكلات، ومرة يقال: إن الإنقاذ الحكومي آت لا محالة، والحقيقة بين هذا وذاك مرتبطة بما تخرج عنه وزارة الصناعة من معلومات في ظل وجود وزير يعتمد الإصرار على العمل وقلة الكلام لإيمانه بأن العمل تحدث عن نفسه، والحديث عما أنجز أفضل بكثير من الحديث عما سينجز. وزير الصناعة معن الجذبة استهل حديثه لـ«الاقتصادية» بالتأكيد أن قاطرة الصناعة تسير نحو التعافي وتجاوز مرحلة الركود والخسارة، منها بأن الحلول الإسعافية لم تعد مجده، لذا «نحن نعمل على الحلول التي تساهم في إنعاش الواقع الاقتصادي، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتأمين فرص عمالة واستقرار التوطين الصناعية». والأهم بحسب الوزير الجذبة «تأمين منتجات للسوق المحلية، وإعادة الإعمار، كما يتم العمل على ترشيد الاستيراد وزيادة التصدير بأصناف جديدة ومتعددة سعياً إلى زيادة ربحية الصناعة».

تضاركية

يختلط الحديث بين التشاركي والشخصية، الأمر الذي دفع الوزير الجذبة للتاكيد أن خصوصية القطاع العام الصناعي أمر غير مطروح بالطلاق، ولا من أي جهة، والقرارات التي اتخذتها الحكومة في دعم الصناعة بشكل عام تدل على أنه لا يوجد توجه أو قرار للشخصية. وأعلن أنه مع قانون التشاركي «لكن بما يضمن حقوق العامل على المستوى العالمي، لأننا نملك الإرادة والخبرة الفنية والتقنية وحقوق الدولة، ونحن مع أي فريق عمل يسعى لتأمين الشركات ويلي حاجة المواطن، ويسعى حقوق العامل على المستوى العالمي، ونحن مع أي فريق عمل يسعى لتأمين الشركات ويلي حاجة المواطن، ويسعى حقوق العامل ويضمن حقوق الخزينة العامة»، مضيفاً: «حتى التعامل مع الدول الصديقة يقوم على دراسة العروض المقدمة ومدى الجدوى الاقتصادية لما فيه المصلحة العامة». وكشف عن الشركات المعروضة للتعاونية مع القطاع الخاص وهي شركات البيرة والغذائية بدرعا والزجاج والإطارات والبطاريات بحلب.. وغيرها.

لا تقصنا الخبرة

التجهات لنعطي الصعوبات التي تعانيها بعض الشركات كانت محظوظ اهتمام الوزير خلال حديثه، إذ أكد وجود الكثير من الخبرات، «فلا تقصنا الخبرة، كما لدينا فريق عمل متواضد، بحيث تقوم كل شركة بتقديم المساعدة من الخبراء الفنين لغيرها من الشركات في حال حدوث أي عطل للألات في أي محافظة، فنحن فريق عمل متواضد نسعى لتأمين

١٩٨,٨ مليار ليرة قيمة العقود لتصريف المنتجات وتخفيض المخزون بـ١٧,٣ ملياراً

القطاع العام الصناعي.. أين يكمن الخلل؟ تشيريات وقوانين أم تخطيط وتنفيذ؟

٢٦,٧ مليار ل.س مجمل استثمارات المؤسسات والشركات الاقتصادية في وزارة الصناعة عن ٦ سنوات

نلاحظ من الشكل، أن إنتاجية العامل تراجعت في عام ٢٠١٨ بنسبة ٣٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، وذلك مؤشر إلى تراجع الصناعة، علماً أن إنتاجية العامل تجاوزت أجره السنوي مرة ونصف المرة، وبلغت ٢,٥ عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧؛ أما بالأسعار الثابتة، فتسجل أن الفجوة تزداد، حيث وصلت إنتاجية العامل إلى ما يقارب ٧٠ ضعف الراتب عام ٢٠١٧، على الرغم من انخفاض عدد العمال بنسبة ٣٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٣، حيث بلغ عدد المشغلين في المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة ٥٩٧٦ عاماً عام ٢٠١٣، ليصبح فقط ٣٨٣١٧ عاماً عام ٢٠١٨.

إذن، يمكن اعتبار أن الفجوة الكبيرة بين إنتاجية العامل ودخله من أهم العوامل التي تعوق تطور هذا القطاع وتحقيق أرقام إنتاجية أفضل، ولا يقتصر موضوع تحسين الإنتاجية على اليد العاملة فقط، بل توجد عيوب أخرى، منها مدى تطور وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن الشعور بالأمان الوظيفي وجودة الإدارة.

تبين بيانات تتبع التنفيذ أن مجمل الاستثمارات في المؤسسات والشركات الاقتصادية التابعة لوزارة الصناعة، بلغت فقط قيمها عام ٢٠١٧ ٢٦,٧ مليار ليرة سورية عن ست سنوات، وهو رقم ضئيل جداً إذا ما أريد تطوير هذا القطاع والنهاية به.

من خلال ما سبق، يمكن إعادة الأسباب التي لعبت دوراً جوهرياً في عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية في القطاع الصناعي العام من تحقيق إنتاجية أعلى، إلى عدم توسيع يد عاملة تناسب مُؤهلاتها مع متطلبات هذا القطاع، وضعف حجم الاستثمارات اللازمة لتطوير هذا القطاع.

ويعتبر عدم التخطيط ببناء على أسس علمية من أهم معوقات النهاية بالقطاع الصناعي، وهو ما يجب عن سؤالنا في عنوان المقال: إن المشكلة هي في التخطيط والتنفيذ وليس في التشريعات والقوانين، إذ استطاع العديد من المؤسسات تحقيق فوائض في ظل التشريعات والقوانين نفسها التي تعمل بها مؤسسات خاسرة أخرى.

إعادة إحياء القطاع الصناعي العام

إن تطوير القطاع العام الصناعي ليس ترقى، بل هو قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية وأداة مهمة أيضاً لتنمية القطاع الخاص، ويمكن إعادة إحيائه من خلال بعض الإجراءات الإدارية البسيطة والخطوات التنفيذية:

رسم إستراتيجية للتصنيع على المستوى الكلي، آخذين بالحسبان الرؤية التنموية للمرحلة القادمة، فالسياسات الصناعية تعمل على نحو أفضل عندما تكون لها أولويات واضحة ومحددة ودقيقة، وذات تسلسل منطقي.

خلق رأس المال إداري كفء، إذ إن عملية الإنتاج لا تحتاج فقط إلى رؤوس الأموال واستثمارات ويد عاملة، بل تحتاج إلى مدربين يمتلكون قدرات إدارية يستطيعون من خلالها تحسين الإنتاجية الحدية لمدخلات العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال)، وقادرين على تسويق منتجاتها بالشكل الذي تكون فيه قادرة على المنافسة وتحقيق عائد أعلى على الاستثمار.

إعطاء مهلة زمنية للشركات ذات العجز، يتم خلال هذه الفترة إعطاء الاستقلال المالي والإداري الكامل لهذه المؤسسة، ومن ثم تقييم هذه التجربة ودراسة كل حالة على حدة لمعرفة أسباب الخسارة والفشل والاستفادة من تجارب المؤسسات ذات الفائض.

تقديم أداء المديرين العاملين بناء على بيانات تتبع التنفيذ.

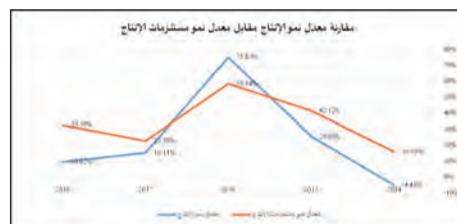
إعادة النظر بالمهارات الواجب توافرها لإشغال المناصب الوظيفية (خاصة العاملين في خطوط الإنتاج).

زيادة الاعتمادات والمخصصات لتطوير قطاع الصناعة، إذ إنه تم رصد فقط ٢٧,٨ مليار ل.س للمؤسسات الاقتصادية السبع التي يعود إليها أكثر من ٧٠ شركة.

زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لمعالجة المشكلات التقنية والمالية والإدارية والتسييرية.

عند النهاية بالقطاع العام الصناعي، يمكن القول: إننا خططنا (الخطوة الأولى) للنهاية بالاقتصاد السوري بالإجمال، فالصناعة تسهم في حل فرض العمل، وفي إحلال للواردات الاستهلاكية، وفي مساهمة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المؤشرات التي ترفع من قدرة الاقتصاد وتقويه.

الاحتفاظ بمخزون من مستلزمات الإنتاج، بحيث لا تكون عرضة لتقلبات أسعار السعر وتغيرات الأسعار.



ورداً على مقوله «البطالة المقمعة» بأنها ساهمت في تحقيق العجز في هذه المؤسسات، هذا مردود عليه لأن تكفة «تضخم العمالة» (أي إجمالي الرواتب والتعويضات) التي تحصل عليها اليد العاملة في المؤسسات والشركات التابعة لوزارة الصناعة تشكل فقط ١٠٪ من إجمالي التكاليف، وبلغت أدنى قيمتها عام ٢٠١٧، حيث لم تتجاوز كلة الرواتب والأجور والتعويضات ٦,٧٪.

بالتأكيد الحرب ساهمت في إعاقة تنفيذ العديد من الأهداف، لكن لا يعني ذلك الركون إلى تبرير الخسائر المتلاحقة بسبب الحرب، لأن التخطيط هو حجر الأساس لتحقيق الأهداف المرغوبة، من خلال التخطيط يتم وضع آليات وسياسات واستخدام أدوات تناسب الظروف التي تعيش فيها الدول والقادرة على تقليل مخاطر التغير في البيئة (البيئية (داخل العمل والشركة) والخارجية (المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية).

الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية التابعة لوزارة الصناعة

بما أن أي نشاط إنتاجي أو أي مشروع استثماري يقوم على عنصرى العمل ورأس المال، وهو ما يطلق عليه علم الاقتصاد اسم «الموارد الاقتصادية»، لنرى ما أخبرتنا به الأرقام الرسمية، حول هذين العنصرين:

يعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات الاقتصادية تشغلاً لليد العاملة، وخاصة في الدول النامية (سوريا) والقادرة على تقليل مخاطر التغير في البيئة العامة (داخل العمل والشركة) والخارجية (المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية).

تبين بيانات تتبع التنفيذ أن مجمل الاستثمارات في المؤسسات والشركات الاقتصادية التابعة لوزارة الصناعة، بلغت فقط ٢٦,٧ مليار ليرة سورية عن ست سنوات، وهو رقم ضئيل جداً إذا ما أريد تطوير هذا القطاع والنهاية به.

من خلال ما سبق، يمكن إعادة الأسباب التي لعبت دوراً جوهرياً في عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية في القطاع الصناعي العام من تحقيق إنتاجية أعلى، إلى عدم توسيع يد عاملة تناسب مُؤهلاتها مع متطلبات هذا القطاع، وضعف حجم الاستثمارات اللازمة لتطوير هذا القطاع.

ويعتبر عدم التخطيط ببناء على أسس علمية من أهم معوقات النهاية بالقطاع الصناعي، وهو ما يجب عن سؤالنا في عنوان المقال: إن المشكلة هي في التخطيط والتنفيذ وليس في التشريعات والقوانين، إذ استطاع العديد من المؤسسات تحقيق فوائض في ظل التشريعات والقوانين نفسها التي تعمل بها مؤسسات خاسرة أخرى.

نحن مؤسسة لا يوجد فيها أحلام أو وهم والأرقام تصدر على مستوى وطني

ليس هناك بورصة واتجار ببيانات المكتب ولم نفصل أحداً لهذا السبب بل هناك بحكم المستقى

مدير المكتب المركزي للإحصاء إحسان عامر: الرقم الإحصائي ليس لإرضاء الحكومة ولا يفصل على مزاج أحد ولم يطلب أحد تعديل بيانات معينة



حاوره علي نزار الأغا

أحد الإشكاليات التي برزت بقوة على السطح خلال الحرب، هي الإحصائيات الرسمية عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، إذ منعت الحكومة المكتب المركزي للإحصاء من نشر البيانات لخمس سنوات تقريباً، أزدهرت خلالها التقديرات التي تنشرها بعض مراكز الدراسات والبحث ووسائل الإعلام، كل بحسب مبتغاها، على حين دارت أحاديث عن نشاط للمتاجرة في البيانات الرسمية من البعض عبر بيعها للمنظمات ومراكز البحث والإعلام.. وغيرها.

المشكلة الكبرى برزت بعد السماح للمكتب بنشر البيانات، إذ اتفق الكثير من الاقتصاديين والمهتمين على عدم دقتها ووصفها البعض بالوهمية، وخاصة المتعلقة بـتعداد السكان والإتفاق.. وغيرها، وكأنها فصلت لمصلحة بعض الأشخاص أو لإرضاء البعض.

«الاقتصادية» حملت تلك التساؤلات إلى مدير المكتب المركزي للإحصاء إحسان عامر وأجرت حواراً معه في دقائق الأمور استغرق أكثر من ٣ ساعات متواصلة، فتح خلالها المدير قلبه بشكل شفاف، وأجاب عن كل التساؤلات، وفيما يلي نص الحوار:

٢١,٧ مليون نسمة هو تقدير لعدد السكان والارتفاع قليل والمهاجرون ٤,٥ ملايين

التصنيف، ونصفه يشكل محمد مرتب بتصنيف الجمارك، وتنشر البيانات. ما حدث خلال الحرب وقبلها كان لدى مكتب تسويق النفط، وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بيانات، لكنها منقوصة لأنها لم تأخذ من الجمارك، بل تخص هيئتها فقط، ومع هذا التعدد ارتأى المكتب ضرورة الخروج برقم موحد، وأحدث لجنة للاتفاق على هذا الموضوع مكونة من الجمارك وهيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات ومكتب تسويق النفط ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والبنك المركزي، تقوم هذه اللجنة بمطابقة البيانات بين المكتب وهذه الجهات، وبعد أن توافق اللجنة على البيانات النهائية، يصدر رقم المكتب المعد بالإجماع.

أما اختلاف الأرقام بين الوزارات المختلفة والمكتب، فيمكن تقديم مثال وزارة الصناعة التي لا تسيطر على كل الصناعة إدارياً، فالصناعة الاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية تتبع وزارة النفط والثروة المعدينية، وكذلك تعتبر المخابز والأفران من الصناعات المهمة لكنها تتبع لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والأمر ذاته لصناعة الإسمونت التي تتبع في جزء منها لوزارة الصناعة، وجزء آخر للمؤسسة العامة للإسكان، لهذا فالرقم الذي تقدمه الصناعة يقتصر على الجهات التي تتبع لها، وهي منقوصة على المستوى الوطني، أما المكتب فيتبع التصنيف الدولي للصناعة، الذي يتضمن الصناعات كافة مثل الاستخراجية والتحويلية والماء والكهرباء، وكذلك المطاحن والمصافي والمخابز، هذا بالنسبة للقطاع العام، فضلاً عن الصناعات المتعلقة بالقطاع الخاص، أي إن المكتب المركزي للإحصاء يخرج برقم وطني شامل، وليس على

باختصار، عندما تكون القوانين والأنظمة التي تحكم العمل شفافة يكون العمل الإحصائي شفافاً.

■ نلاحظ اختلافاً كبيراً بين البيانات الصادرة عن المؤسسات الرسمية، مثل تلك المتعلقة بالصادرات والمستورادات، فما الرقم الذي تعتمد عليه؟

■ هل تفصل البيانات أحياناً لإرضاء البعض مثلاً؟

الرقم الإحصائي لا يفصل حسب مزاج الأشخاص، أو لإرضاء شخص ما، ونحن نعمل وفق أسس علمية، ولم يتدخل أحد في البيانات، أو يطلب تعديلاً، وأنا مسؤول عن كلامي، فالرقم الإحصائي الذي يصدر عن المكتب المركزي للإحصاء مبني على أسس وتصنيفات دولية.

■ يصف العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المتابعين بيانات المكتب بالوهمية وغير الدقيقة، وبأن هناك فجوة كبيرة بينها وبين الواقع، فما راركم؟

أي رقم يصدر عن المكتب يكون قد عمل به آلاف الناس، وهو مؤسسة، أي لا يوجد فيها أحلام أو وهم، كما أن الأرقام تصدر على مستوى وطني وليس على مستوى حي أو أسرة، وكذلك الرقم الإحصائي الذي يأتي من مؤسسات الدولة فمصدق عليه من المؤسسة أو الوزير المختص.

■ وماذا إن تم إخراج الأرقام في بعض المؤسسات وفقاً لمصالح شخصية؟

أتف برقم القطاع العام الذي يخرج بشكل صحيح بسبب وجود الرقابة، إذ يتم تدقيقه ومتابعة للرقم، وفي حال لم يكن صحيحاً فيكون مقبولاً وليس بعيداً جداً عن الواقع،

■ حقيقة، هل يؤخذ بأرقام مكتب الإحصاء في الحكومة؟ وإلى أي درجة تتحمل البيانات غير الدقيقة مسؤولية القرارات الخاطئة؟

يسأله الكثيرون عن مدى دقة الرقم الإحصائي وتاثيره؟ وهل يؤخذ به أم لا؟ يمكن القول إن المكتب المركزي للإحصاء هو المؤسسة الناطقة بالرقم الإحصائي في الجمهورية العربية السورية، وهي إحدى أذرع الحكومة، لذا فالرقم الذي يصدر عن المكتب يؤخذ به، لأنه يوضع وفق أسس علمية معتمدة، الأرقام الإحصائية كافة التي ينشرها المكتب بتناول الحكومة ويؤخذ بها.

أسس المكتب عام ١٩٦٨، لذا هناك تراكم علمي ومعروفي في هذه المؤسسة، وهي كغيرها من المؤسسات؛ أحياناً يمر عليها مشكلات، وأحياناً تكون نقطة انتعاشها، والمكتب من الجهات التي تأثرت كثيراً خلال الحرب على سورية، ورغم ذلك، هناك استقلالية بعمل المكتب المركزي للإحصاء، ويتم اعتماد الأسس العالمية للإحصاء المتمثلة في الاستقلالية والشفافية وسريعة البيانات الشخصية.

ما يجب أن نعرفه كجمهور وإعلام أن هناك مقاييس إحصائية تحدد إذا ما كان الرقم الإحصائي مقبولاً أو غير مقبول، وهل هو ضمن المقبول إحصائياً وعلمياً؟ وهذا يمكن القول إن هناك ارتياحات في الرقم الإحصائي، أي إنه يكون مقبولاً ضمن ارتياحات محددة بحسب طبيعة المسح وطبيعة الدراسة، ونحن ندقق لهذا الموضوع علمياً، وكل الأرقام الصادرة عن المكتب تذهب للحكومة، وهي أرقام وطنية، مصنفة وفق تصنيفات عالمية، ولكن هناك أرقام تصدر عن وزارات تكون على مستوى الوزارة فقط.

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية

دمشق - سوريا

هاتف: ٢١٣٧٤٠٠ / ٢١٣٩٩٢٨ - ١١ - ٣٠٦٥ - ٠١١ فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ - ١١

سعر النسخة «١٠٠ ليرة سورية»

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه

المدير الفني

لara عبد الكريم توما

المدير المسؤول

نبيل زريق



تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٤٠ تاريخ ٢٠١٩/٥/١٩، ونطّابق ٢٠٠٩/١/١٨
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com



عندما تكون القوانين والأنظمة التي تحكم العمل شفافة يكون العمل الإحصائي شفافاً

يزد الملاك العددي، وبقي المكتب مكتوباً بقانون منذ ١٩٦٨ فيه مكافآت وأجور ببعض ليرات سورية معمول فيها حتى الآن.

المكتب يحتاج إلى نظام مالي، لأن عمله مختلف عن إدارات الحكومة الأخرى، كما أن الباحث يلزم تكاليف ومصاريف مالية لدفع المستحقات المترتبة على إجراء البحث، فهل يعقل أن مؤسسة فنية تنجذب ١٣ مسحاً خلال السنة، إلى جانب العديد من الدراسات الإحصائية والفنية، وتقوم بالتأهيل والتدريب؛ تصنف كمؤسسة إدارية بدلاً من تصنيفها كمؤسسة علمية وفنية تطبق عليها قوانين مختلفة.

وفق نظام الإحصاء عالمياً، لا يجوز أن يتم اختيار شخص ما كمدير إلا بعد أن يكون قد مارس العمل لمدة ١٥ سنة، لكن ما يحصل لدينا هو أنه يتم اختيار مدير وبعد ٥ سنوات يستقيل ويصبح خيراً خارج البلد، لذا يجب المحافظة على القيادات الإدارية والفنية.

لذا أردنا تعديل المرسوم واعتماد الأسس العالمية، فعدنانه وطرحناه على اللجنة الاقتصادية ٤ مرات، وترك للتراث، وبعد تشكيل الحكومة الجديدة طلب إعادة إحالته، فأنهيتا المرسوم تماماً، وحصل على موافقة اللجنة الاقتصادية، ونوقش في مجلس الوزراء مرتين، أي تمت الموافقة عليه لكن لم يتم إقراره بعد. في هذا المرسوم سيكون هناك تشاركيه ومجلس إدارة مكون من غرف الزراعة والصناعة والتجارة، وسيتم تحويل المكتب إلى جهاز له نظام مالي مستقل، وبالتالي التغير ليس شكلياً أبداً.

■ إلى ماذا يطمح إحسان عامر ويمكن تحقيقه؟ وإلى ماذا يطمح ويصعب تحقيقه لكنه يطور مستوى الإحصاء في سورية؟

الطموحات التي يمكن تحقيقها تتمثل في صدور المرسوم، وأن يكون هناك مقرات للإحصاء سواء في الإدارة المركزية أم في المحافظات، إذا لا توجد سوى مديرية واحدة ملوك للمكتب في محافظة طرطوس، والباقي مستأجرة، وكذلك وجود نظام مالي للعمل الإحصائي، وأن توجد استقلالية إدارية بحيث يمكننا الخروج عن نطاق المسابقات لتوظيف الكوادر، وتطوير وجود الوحدات الإحصائية بمراكز الحكومة بحيث تتفتح بالاستقلالية، وأن يجري التعداد العام للسكان خلال ٢٠٢٠، لأنه بعد سنوات قليلة لن نجد إحصائياً يستطيع إجراوه، فمن لديه معرفة بذلك الآن هم شخصان أو ثلاثة فقط.

أما ما يصعب تحقيقه من طموحات، فمنها أن يكون هناك وعي إحصائي، وأن يلمس المواطن انعكاسات العمل الإحصائي عليه سواء كان صاحب فعالية اقتصادية أم مواطناً عادياً، وأن تكون القوانين والأنظمة التي تحكم العمل الاقتصادي والاجتماعي شفافة وواضحة تسهم في شفافية العمل الإحصائي. كما أطمح إلى ترميم المكتب لجهة الكوادر المتخصصة، وأن تحدث كلية في جامعة دمشق للإحصاء.

يستلزم قياس الإنفاق الأسري أن يجري الإحصاء مسحاً باسم دخل نقفات الأسرة، يعاد بشكل دوري كل ٥ سنوات، ويتمأخذ عينات من الأسر كل ٣ أشهر، ويتم وضع استبيان مفصل عن الإنفاق كل يوم بيومه لمدة شهر لدى كل أسرة، ليتم تسجيل الإنفاق اليومي،

إضافة إلى استبيانات للإنفاق السنوي مثل الإنفاق على الأدوات المنزلية كالغسالة أو التلفاز، والإنفاق الريعي مثل المازوت.. إلا أن الحرب منعتنا من تنفيذ ذلك، وأخر مسح كان تفيذه خلال ٢٠١٠-٢٠١١ لكنه لم ينفذ ذلك لعدم الاستقرار السكاني.

طلب من المكتب بداية الحرب الوصول إلى تقدير للإنفاق، فقمت بحسابه وفق التضخم والرقم القياسي دون تغيير النمط الإستهلاكي، وتوصلنا إلى رقم أرسلناه للجهات المعنية، علماً بأن الانماط الاستهلاكية تغيرت بشكل كبير بسبب الحرب.

أما المسح الشامل المنشور مؤخراً، وعرض لوسيطى ١١٥,٩ ألف ليرة للإنفاق الشهري للأسرة، فهو تقريراً للحد الأدنى للإنفاق، وليس عما يجب أن تتفق الأسرة ليعود إنفاقها كالسابق، علماً بوجود تباين كبير في الإنفاق بين الأسر ضمن العينة المدروسة.

أضف إلى ذلك موضوع إشكالي متعلق بعده الوجبات، فهناك أسر تعتقد وجنتين وأخرى وجبات، لكن الفرق في محتوى الوجبات أثر في الإنفاق، فقد تكون خمس وجبات بسيطة جداً، ووجنتين غنيتين جداً في المقابل.

في النهاية، كل المسح الإحصائي خلال فترة الحرب ويزداد هامش الارتياب فيها.

■ هناك تأخير في نشر البيانات ما يفقدها أهميتها، فهل سبب التأخير متعدد للتقليل من أهمية البيانات إعلامياً؟ أبداً، التأخير غير متعدد، وكل ما يتعلق بالبيانات الاقتصادية يتم نشره بشكل سنوي، ويعطي العام السابق إضافة إلى تحديث الأطر (قوائم وجود الأسر والمنشآت وغيرها)، إذ تقدمنا بهذه الأطر بإجراء المسح بالعينة لعدم قدرتنا على إجراء تعداد سكاني كل عام، كان عام ٢٠٠٤، وتوجب أن نجري التعداد التالي خلال عام ٢٠١٤، لكن ما جرى هو أننا بدأنا وأخر عام ٢٠١٢ التحضير له، وتشكلت لجنة استشارية للتعداد تضم العديد من الوزارات، وببدأنا العمل على موضوع الخرائط والتقطيسات الإدارية، بعد ذلك اجتمعت اللجنة واقتربت تأجيله لحين تكون الفلروف مستقرة وملائمة، وهذا الاقتراب طبيعي نظراً لعدم الاستقرار السكاني، ووافق رئيس مجلس الوزراء عليه.

لقد أصبح موضوع التعداد السكاني ملحاً وضروريًا،

وموضوع رصد التحركات السكانية يؤثر جداً عندما

تظهر نتائج التعداد وتعطي خصائص ومؤشرات

للسكان إضافة إلى تحديث الأطر (قوائم وجود الأسر

والمنشآت وغيرها)، إذ تقدمنا بهذه الأطر بإجراء المسح

بالعينة لعدم قدرتنا على إجراء تعداد سكاني كل عام،

نظراً لتكلفه وصعوبته، ويتم إجراء مسح بين

التجدادات بالعينة وأحياناً تكون بعينة حصر شامل إذا

كانت وحدات العد قليلة.

حقيقة، المكتب متقدمة، فهي من ٢٠٠٤، وبسبب الحرب

أصبحنا نعمل وفق عينات عشوائية وفق المناطق

الجغرافية، لأن التعداد ضروري لمعرفة الناس في

المناطق الجغرافية، وقد رفعنا مذكرة لرئيسة الحكومة،

وهيئه التخطيط الدولي تتضمن كل عمليات التعداد وما

يلزم هذه العملية من دعم، وأرى أن الحكومة جادة في

هذا الموضوع.

■ لاقت نتائج المسح الديموغرافي المتكامل انتقادات

واسعة بجهة عدم دقة بعض الأرقام، فهل تضمننا

بصورة الأسس المعتمدة للوصول إلى تلك الأرقام

وبخاصة الإنفاق الأسري؟

مستوى وزارة أو مؤسسة. لم يصدر عن مكتب الإحصاء بيانات لعدة سنوات خلال الحرب، فما كان يفعل في هذه الفترة؟ كان هناك قرار من اللجنة الاقتصادية بعدم نشر البيانات منذ بداية الحرب، والعام الماضي صدر قرار آخر من اللجنة الاقتصادية بنشر البيانات، وقد تم نشر المجموعات الإحصائية من العام عن سنوات الحرب السابقة كافة.

إن قراراً من اللجنة الاقتصادية بعدم نشر البيانات على مستوى إجمالي، جعلها محصورة بالحكومة، وقد التزمنا بهذا القرار، لكن عملنا لم يتوقف واستمررنا به، إذ لم تقطع سلسلة البيانات في البلد نهائياً، ونفذنا خلال فترة الحرب ولغاية تاريخه أكثر من ٦٠ مسحًا، كما أنتجنا كل المجموعات الإحصائية، وأجرينا بعض المسح النوعية، واستطعنا من خلالها لحظ المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية على المستوى الكلي، لكن ارتأت اللجنة الاقتصادية خلال العام الماضي أن تقوم بنشر البيانات، وعليه شرنا المجموعات الإحصائية ونتائج مسح الأعوام الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧، فلم يحدث أي انقطاع بالبيانات ونشرت كلها ونتائج المسح، وكل ما قام به المكتب خلال فترة الحرب.

هناك مسح تم تنفيذه بالتعاون مع الوزارات وجهات أخرى، مثل مسح حالة السكان الذي نفذناه عام ٢٠١٤ بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المسح التغذوي مع هيئة شؤون الأسرة، كما نفذنا مسح الغذاء العالمي ٢٠١٥ و٢٠١٧، وهذا العام قبل شهر رمضان المبارك نفذنا البحث نفسه ميدانياً، وأنهينا مراحل التقيق والترميز وإدخال البيانات، والآن نستخرج النتائج، كما نفذنا نهاية عام ٢٠١٧ مسح ديموغرافي متاماً مهماً جداً على ٣٠ ألف أسرة وأصدرنا نتائجه والبيانات المتعلقة به.

■ يدور حديث بأن منع نشر البيانات فتح باب الاتجار بها، وأن هناك بورصة سرية لها، تم على إثرها فصل بعض العاملين بالمكتب بسبب تسريب الأرقام؟ غير صحيح، ليس هناك اتجار أو بورصة للأرقام، ولم نحصل أي عامل، لكن حدث تسرب في العمالة، لكن لم يتم تسريب البيانات مطلقاً، وإذا كانت بعض البيانات قد نشرت فإن أرقامها غير صحيحة وغير متطابقة مع أرقام المكتب، كما أن البيانات كانت لا تنتقل بين المديريات، فمثلاً عندما نرسل بيانات بتقرير إلى رئاسة الحكومة، أحد يطلع عليها أو يعلم بها سوى اللجنة الاقتصادية. هناك موظفون أخذوا إجازات ولم يلتحقوا بعدها بالعمل، فتم اعتبارهم بحكم المستقيل، لكن هذا لا يعني أنهم سربوا البيانات، علماً بأن هناك منظمات دولية تصدر أرقاماً غير دقيقة، والحكومة لا تأخذ بها، فال LIABILITY في المكتب المركزي للإحصاء تستهدف انتشاراً جغرافياً واسعاً، ويقوم المكتب بدراستها منطقياً، وهناك ما يتراوح أحياناً بين ٤٠ شخص يقومون بجمع البيانات وتقديقها وترميها، فالمسلح الواحد يستغرق مدة زمنية تصل إلى ٧ أشهر لكي تصدر نتائجه وأحياناً أكثر من ذلك، وبعد كل ذلك يطعن بعض الأشخاص بالنتائج، فكيف هو الحال بالنسبة إلى مركز يستهدف أشخاص محدودين مع تقديرات عشوائية غير دقيقة، فمراكز الدراسات تعطى رأيها من خلال استقصاء آراء قليلة مع العلم أن هذا من نوع.

■ حقيقة، هناك مشكلة في الأرقام المتعلقة بالسكان، وقد لاقت انتقادات كبيرة، وخاصة تقدير المهرجين بفعل الحرب الإرهابية على سورية، فما رأيك؟ يحدث ليس عند الناس في رقمين حول السكان، مما يزيد من انتقادات كبرى، ورقم التعداد يختلف من سجل الأحوال المدنية، ورقم التعداد السكاني، وهو يختلف من سجل الأحوال المدنية، فليس بالشكل الذي يجري في المدنية، فالمسلح الواحد يستغرق مدة زمنية تصل إلى ٧ أشهر لكي تصدر نتائجه وأحياناً أكثر من ذلك، وبعد كل ذلك يطعن بعض الأشخاص بالنتائج، فكيف هو الحال بالنسبة إلى مركز يستهدف أشخاص محدودين مع تقديرات عشوائية غير دقيقة، فمراكز الدراسات تعطى رأيها من خلال استقصاء آراء قليلة مع العلم أن هذا من نوع.

■ حقيقة، هناك مشكلة في الأرقام المتعلقة بالسكان، وقد لاقت انتقادات كبيرة، وخاصة تقدير المهرجين بفعل الحرب الإرهابية على سورية، فما رأيك؟ يحدث ليس عند الناس في رقمين حول السكان، مما يزيد من انتقادات كبرى، ورقم التعداد يختلف من سجل الأحوال المدنية، ورقم التعداد السكاني، وهو يختلف من سجل الأحوال المدنية، فليس بالشكل الذي يجري في المدنية، فالمسلح الواحد يستغرق مدة زمنية تصل إلى ٧ أشهر لكي تصدر نتائجه وأحياناً أكثر من ذلك، وبعد كل ذلك يطعن بعض الأشخاص بالنتائج، فكيف هو الحال بالنسبة إلى مركز يستهدف أشخاص محدودين مع تقديرات عشوائية غير دقيقة، فمراكز الدراسات تعطى رأيها من خلال استقصاء آراء قليلة مع العلم أن هذا من نوع.

■ لاقت نتائج المسح الديموغرافي المتكامل انتقادات

واسعة بجهة عدم دقة بعض الأرقام، فهل تضمننا

بصورة الأسس المعتمدة للوصول إلى تلك الأرقام

وبخاصة الإنفاق الأسري؟

أقل من ٧٠٠ عامل في مكتب الإحصاء منذ ١٩٦٨ وحتى اليوم لم يتغير

فوضى سوق العقارات في سوريا إلى متى؟

منزل في المالكي بمليار ليرة .. وأقل منزل في الروضة متر ١٢٥ مليون ليرة !!

يجيب: بأنه نظرياً، حتى تسيطر الحكومة على أسعار العقارات فيمكن أن يتم هذا عبر أحد أسلوبين، الأول، أن تقوم الحكومة ومن موازنتها العامة بتشييد العقارات وامتلاكها بصورة كاملة، وهذا الأسلوب مستبعد اليوم وغير واقعي لاعتبارات وأسباب أصبحت معروفة للجميع، والأسلوب الثاني هو التخلُّ في الأسواق وفرض الأسعار، ومن التجربة العالمية والخبرات الاقتصادية في ممارسات تقنين الأسعار فإنَّ هذا الإجراء يفشل إذا لم تعكس الأسعار قوى العرض والطلب، وبالتالي يؤدي إلى شفاعة سوق سوداء وعمليات بيع بأسعار حقيقة تختلف عن الأسعار الظاهرية أو المفروضة.

وعن واقع الأسعار المرتفعة في بعض المناطق في المدينة ذاتها دونًا عن غيرها مثل المالكي وأبو رمانة والمزة، يقول: إنَّ هذه الأسعار المرتفعة نسبياً تعكس جاذبية هذه المناطق وعدم التوسيع وبطء إجراءات إعداد مخططات تنفيذية تجعل من مناطق أخرى منافسة لهذه المناطق، وبالتالي تختلف الأسعار بشكل عام.

القانون عامل مهم في الأسعار

وعن إمكانية أن تكون القيود على رخص البناء بمنع الترخيص لأنَّية برجية السبب في ارتفاع أسعار العقارات، يرى الجلالي أنَّ موضوع التنظيم والتخطيط العرفي هو أحد العوامل الأساسية في التحكم في أسعار العقارات في سوريا، وفي التباين الكبير فيها، وهذا أمر واضح، وما من شك أنَّ بذلك جهود أكبر في هذا المجال سيسمِّي في أنَّه ينبع الأسباب قريباً من التكاليف الحدية لها.

وأعقب حول الاستفسار عن إذا كان هناك تجربة أو رؤية مطبقة في إحدى الدول يمكن الاستعانته بها، بأنَّ سوريا تعاني موضوع العقارات كغيرها من الدول العربية والدول الثانية ومن مشكلة السكن العشوائي والسكن غير المنظم ومخالفات البناء، ولا يمكن النظر في حل مشكلة ارتفاع أسعار العقارات من دون رؤية شاملة لهذا الملف الشائك الذي ينطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، مضيفاً: قامت الحكومة برأيَّ جهود كبيرة في هذا المجال من خلال التشريعات التي تتلزم بوضع التخطيط التفصيلي وإحداث هيئات ومؤسسات معنية بالتمويل والاستثمار العقاري، وهذه التشريعات بحاجة إلى إعادة تأثيرها لتلبي احتياجات التطورات في الظروف الاقتصادية التي تمر بها سوريا.

حول منظورة

وتتابع: أرى شخصياً أنَّ مشكلة توفير العقارات أو السكن بسعر مناسب تكمن في عنصرتين، هما التتنظيم العمري والتمويل العقاري، وهذا العنصران متراصان، وبالتالي لضمان حصول التمويل والاستثمار العقاري لا بد من منح المرونة الازمة للمطورين العقاريين في اقتراح المخططات التنظيمية التي تناسب ما يرون أنه يخدم خططهم التسويقية، وهناك تجارب عديدة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها، كما هو الحال في مصر مثلاً.

وأكمل على اختلاف الأسواق لدى معرض السؤال عن عدم انخفاض الأسعار أسوأ بدول الجوار كلياناً التي انخفضت أسعار العقارات فيها بنسبة كبيرة، وذلك رغم حالة الركود وضعف القوة الشرائية وانخفاض الدخول، وإن السوق اللبناني يختلف عن السوق السوري للعقارات، حيث إنَّ العقارات في لبنان تتأثر بشكل أكبر بالسياحة، وبالعوامل الخارجية، أمَّا سبب عدم انخفاض أسعار العقارات في سوريا، فهذا السؤال ينطوي على مشكلة، لأنَّه يتضمن نتيجة، حيث أنه وكما ذكرت سابقاً فإنَّ سوق العقارات ليست سوقاً واحدة، والأسعار تختلف بشكل كبير باختلاف المنطقة التنظيمية، وبالتالي لا بد من دراسة أكثر عمقاً وشمولًا للسوق للوصول إلى استنتاج نهائي حول ارتفاع الأسعار أو انخفاضها.

وإذا اقتصر السؤال على العقارات المنظمة أو العقارات في المناطق الأكثر تنظيماً فإنَّ أسعارها ستكون مرتفعة وأعلى من التكاليف بشكل ملحوظ ما لم يتم التوسيع في المناطق المنظمة المشابهة التي تنطوي على عوامل الجذب نفسها.



وزير سابق لـ«الاقتصادية»: الأسعار في المناطق المنظمة ستبقى مرتفعة

في سوريا بشكل عام تأثرت بشكل ملحوظ بظروف الأزمة، حيث ارتفعت الأسعار في بعض المناطق، بينما انخفضت في مناطق أخرى لتنصل إلى حدود التكلفة وربما أقل بقليل، وهذا ينسجم مع القوانين الاقتصادية التي تحكم الأسعار وهي قوانين العرض والطلب.

وفيما يتعلق بانخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي فإنَّ تأثيره في أسعار العقارات لا يكون بشكل مباشر، فهو من ناحية يخفض الطلب بسبب تأكيل المدخرات، ومن ناحية أخرى وعلى المدى البعيد يؤدي إلى تراجع العرض بسبب ارتفاع تكاليف تشييد المساكن الجديدة، ويسبب الفرق في سرعة الاستجابة بين العرض والطلب، فإنَّ المتوقع في المدى القصير عدم ارتفاع أسعار العقارات مع تراجع سعر صرف الليرة السورية، إلا أنَّ تراجع الاستثمار في تشييد العقارات الجديدة سيؤدي في المدى الأبعد إلى عودة ارتفاع الأسعار.

تضاربات وانعكاسات غير منطقية.. ولا سيطرة

وتحول انعكاس السعر النهائي للبناء من تكاليف المواد وأجور عمال البناء يؤكد الجلالي أنَّ القيمة تتأثر، وبالتالي السعر يتأثر بالعرض والطلب، إذ تُعد التكلفة أحد العوامل المهمة في تحديد المعرض من العقارات الجديدة، أما الطلب فتحكمه عوامل متعددة منها السعر والدخل والتوقعات، وبسبب التمايز بين المناطق السكنية في سوريا نجد أنَّ عوامل الطلب التي تتعلق بجاذبية المنطقة التنظيمية للسكان تحكم تكلفة في المناطق الأكثر تنظيماً، بينما تحكم عوامل العرض والتكلفة في المناطق الأقل تنظيماً، وبينما يتجاوز سعر العرض والتكلفة الأسعار في المناطق الأبعد عن مراكز المدن أو الأقل تنظيماً، وحتى يتم الاقتراب بشكل أكبر بين التكاليف والأسعار لا بد من تخفيف التمايز بين المناطق السكنية والتركيز على التنظيم والتخطيط العمري الذي يسمِّي بشكل كبير في تخفيف الفروق، وبالتالي في جعل الأسعار خاضعة لعوامل العرض وبالتالي للتكميل بشكل أكبر.

وعن الأسباب وراء عدم سيطرة الجهات الحكومية على أسعار العقارات وعن وجود جهة مسؤولة عن الموضوع، بعد ارتفاع سعر صرف الدولار.. بقوله: إنَّ أسعار العقارات

تفلت سعري.. ولا قانون حاكماً

وأكمل صاحب أحد المكاتب العقارية في المزة أنه لا قانون يحكم السعر للبيع والشراء، فالفارق بين الأسعار موجودة بالبنية نفسها، وبين أن سعر المتر مثلاً في إزرة شرقية يتراوح بين المليون والمليون و٣٠٠ ألف، كما يصل سعر المنزل في الشيخوخة مثلاً: أما شقة غربي المالكي مساحة ٣٥٠ مترًا مع إطلالة مفتوحة وكسوة سوبر ديلوكس وباركيينغ وتدفئة مركزية وطاقة شمسية، فقد يصل سعرها للمليار ونصف المليار ليرة سورية فقط لا غير!

مناطق وأرقام كبيرة

من خلال رصد واقع الأسعار في بعض المناطق، أكد صاحب مكتب عقاري في منطقة أبو رمانة أنَّ السعر يختلف حسب المساحة وطبيعة المنطقة، مبيناً أنَّ المنزل مساحة ١٥٠ مترًا مع سطح، تصل تكلفته إلى ٢٥٠ مليون ليرة سورية، كما يتجاوز سعر المنزل مساحة ٢٥٠ مترًا أكثر من ٣٠٠ مليون ليرة، مضيفاً بالقول: «هيك أسعار المنازل في هذه المنطقة»، مشيراً إلى أنه لا يوجد سعر منزل في المنطقة دون الـ ١٥٠ مليون ليرة.. كما يصل سعر المنزل ١٨٠ مترًا (طابق أول) في منطقة الروضة إلى ٢٥٠ مليون ليرة، ومنزل مساحته ١٣٥ مترًا بـ ١٨٠ مليون ليرة وهو بحاجة إلى إكمال جديد، ولاسيما أنَّ الكسوة قديمة، والقبو مساحة ١٦٠ مترًا بـ ١٨٠ مليون ليرة.. ولتنمية الحديث توأصلنا مع صاحب أحد المكاتب العقارية في المالكي بدمشق، حيث قال: لا يوجد ضابط للسعر ولا يوجد نص قانوني يلزم أصحاب العقارات بسعر معين، فشقة ٢٤٠ مترًا في أبو رمانة طابق أول مع مصعد تصل إلى حدود ٤٤٠ مليون ليرة سورية (كسوة قديمة) فيكون المتر قد وصل لحدود المليون و٨٠٠ ألف ليرة سورية، بينما يصل سعر شقة في المالكي بالقرب من مشفى الشامي مساحة ٢٥٠ مترًا بـ ٢٥٠ مليون ليرة، وهي عبارة عن ٣ غرف نوم وصالوني مع بلكون ذي إطلالة رائعة.. مضيفاً: أما في منطقة الروضة فيتراوح سعر المتر بين المليون ١٥٠ ألف و المليون و ٨٠٠ ألف ليرة سورية، فمثلاً شقة

■ فادي بك الشريف

يمكن القول: إنَّ قطاع العقارات في سوريا من أكثر القطاعات فوضى وأقل تنظيماً كما هو ملاحظ، وقلما تحكمه القوانين والآليات، بقدر ما يتحكم به المتنفذون والتجار!.. فأسعار العقارات مرتفعة منذ سنوات طويلة، وتشهد دمشق خصوصاً ارتفاعاً في أسعار الشقق السكنية والمحال على اختلافها، قبل ارتفاع سعر الصرف، وجنت بعد ارتفاعه عدة أضعاف!

وعلى الرغم من تراجع سعر صرف الليرة لفترات معينة، إلا أنَّ أسعار العقارات من القائم الجامدة التي لا تنخفض إلا بحدث جلل وبطيء، وهذا الذي لم يحدث، إذ أصبحت هذه الأسعار أعلى بكثير من قدرة السوريين على الدفع، ولم يحرك هذا الركود الأسعار تزوًّلاً باتات، بل تستمر الأسعار بالصعود حتى اليوم، ولا مؤشرات

حول انخفاض الأسعار في ظل ترك القطاع للتجار وابتعاد الحكومة عن تنظيمه بشكل كبير، مع استمرار تراجع سعر صرف الليرة السورية واستمرار ارتفاع أسعار مواد البناء،

ويمكن القول أيضاً: إنَّ هناك فرقاً بين سوق الشقق والأراضي التي يزيداد الإقبال عليها تحضير لمرحلة إعادة الإعمار، إذ يعلن سوق المنازل ركوداً بسبب ارتفاع أسعارها بما يفوق قدرة السوريين الشرائية، في وقت يكون فيه متوسط دخل السوري ٣٥ ألف ليرة وسعر المنزل في دمشق لا يقل عن ٢٠ مليون ليرة سورية.. فكيف؟ وأين؟ ومتى؟

كلام في الاقتصاد الرهان ؟

اجتمعوا قرروا ورفضوا وبشكل قاطع قرار ربط الاستيراد بالتصدير وإعادة قطع التصدير وهو الذي لا يزال قيد الدراسة، فكان تصريحهم بعد الاجتماع يتضمن بالحاد حاماً بين سطوره نوعاً من التحدي البعيد كل البعد عن منطق الحوار الشفاف.

فالفضل أتى من جانب من يدافعون عن مصالحهم، متوجاهلين أهمية سعما وجهة نظر الجانب الآخر التي توضح الصورة الشاملة للوضع الاقتصادي والتقدي وما يجب علينا القيام به لتحقيق مصلحة اقتصاد وطن ولقمة عيش مجتمع، أتى الرفض القاطع الواضح بتصریحهم مشفوعاً بمبررات تتفقر للعقلانية ومتناقضه. حيث أشارت إلى عدم توافق أفتية مصرافية، وأن تحصيل قيمة البضائع يلزمها مدة طويلة، وبالوقت نفسه أشار التصريح إلى أن تمويل الصادرات يتم عن طريق قروض وتسهيلات مصرفة!

من خلال هذه المبررات يستشف القارئ بسهولة أن مركبة القضية تتعلق بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير، وأن الهدف من الاجتماع وما تلاه من تصريح إنما يهدف إلى خلق المعوقات قبل الانتهاء من دراسة القرار، وكان الموضوع يخضع للقواعد الاستباقية وقطع الطريق، إنه أسلوب غريب يظهر على السطح قوله مؤشراته المرفوعة قطعاً، وبخصوصاً في الوقت الراهن.

ستتوقفون عن التصدير وهذا ما أتى بتصریحکم، عجبًا هل تتصدرون انتاج من يدرسوں القرار أم تصدرون إنتاجكم؟ على ماذا تراهنون؟ نعتقد جازمين أن أي قرار يحقق مصالح الدولة والمجتمع سيتخذ، وبغض النظر عن الطروحات، فلارؤية واضحة لأصحاب القرار والمجتمع، إلا أنه تم تغييبها في اجتماعهم، لذلك أنت تتاجه مفقرة لرؤیة أردت إلى استبعاد الأشخاص الذين يختلفون عنك في المواقف والآراء.

الذويات وساوسات مغيرات متغيرة، وترى من يعيش سروراً.
نعتقد أن الرهان على نجاح قرار ما، يأتي من خلال نجاح العلاقة
والتفاهمات بين الحكومة ورجال الأعمال والمجتمع من دون أن يكون
هناك أي فصل بين عناصر هذا الثالوث، فالصالح مشتركة وتتآ琦ها
يجب أن تطول الجميع من دون استثناء. إلا أن ما أتى عليه التصريح
الذي عبر عن نتائج الاجتماع يشير بوضوح إلى تجاهل الواقع الذي
يعيشه الاقتصاد السوري والناتج عن استغلال البعض للأزمة التي
حققت لهذا البعض الثراء على حساب إفقار المجتمع حتى وصل الأمر
بإيهما المجتمع إلى أن فقره لم يعد قادرًا على تحريك الاقتصاد، ما يستدعي
الأمر عملية تدوير للزوايا بشكل كامل للتخطيط الاقتصادي والتقديم
والمائي بتشعباته كافة، وهذه العملية تخلق مسؤوليات وألاماً يفترض
أن يتحملها الجميع، بعيداً عن التفكير بالصالح الذاتية والطروحات
المحملة بالمخالفات كالادعاء بعدم وجود أقنية مصرافية؟ وهذا يثير
الاستغراب فالاقنية المصرية نستطيع خلقها عندما تزيد الاستيراد
ونطالب بها في حالة التصدير مقارنة غربية! يتبعها قضية تحصيل قيمة
الن Chapman التي كما صرحت لها وقت لتحصيلها!

بهذه الحالة تتمىء التوفيق للمعنيين عن الأمر في تحصيل مليارات الدولارات التي تم الإعلان عنها بأنها ناتجة عن التصدير خلال أشهر، فتحصيل هذه المليارات يستوجب عقد اجتماع من المعنيين عن التصدير لتحليل انعكاسات مبلغ كهذا على الناتج المحلي، وحيث أنها يتم رفض أو قبول القرار استناداً إلى نتائج هذا التحليل وإنعكاساته على نسبة مساهمة التصدير بالناتج المحلي. وهذه العملية يجب أن تسبق ما جاء بالتصريح من اعتراف بقيام المصارف بتمويل التصدير عن طريق القروض والتسهيلات، وبالجهة المقابلة غير التصريح دعم شحن الصادرات الجوي والبري لتلافى الخوض بمبرراته استناداً للنتائج التي يتحققها التصدير على مستوى الاقتصاد الكلى وإنعكاساته على سعر الصرف والقوة الشرائية لليرة السورية؟ تفاوت عجيب تمويل ودعم يحقق مصالح القائمين إلا أنه يرفضون التعاون لبناء اقتصاد يخلق الإمكانيات للفقراء لدفع عجلة الإنفاق. أسلوب يهدف إلى طمس الحقائق، فالحكومة ملزمة بواجباتها إلا أن حقوقها يمكن اللعب على تغبيها. بل أكثر من ذلك فهو هناك مؤشرات توضح العمل على تغييب دور المصارف وعلى رأسها المركزي كمراقب لكتلة النقد، ومكمول لعمليات الاستيراد، ما يوضح إرادة البعض بأن تكون المصارف بعيدة كل البعد عن عمليات الاستيراد والتصدير وبعيدة عن سوق القطع وأسعاره، أي خلق حالة من الفلتان الت כדי تحكم به مجموعة صغيرة جداً من المجتمع لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب فقراء المجتمع. نعتقد أمام ما هو ملموس أن رهان البعض خاسر إذا ما تمت مقارنته برهان ما سيأتي عليه قرار تنظيم تهدى إعادة قطع التصدير.

وببناء عليه نعتقد أن المهد من قرارربط الاستيراد بالتصدير واضح فهو يتعلق بإصلاح تقيي واقتصادي لمكافحة التضخم بإطار تعاون ومشاركة بين الخاص والعام لبلوغ الهدف. لذلك ليس من مصلحة أحد الاعتراض أو تجاهل أهمية ترميم الاحتياطي من القاطع الأجنبي، وتتمكن المصادر من تمويل المستورّدات بإطار رقابة مصرفية محكمة تتحقق مصالح الجميع. فما دامت النتائج تحقق مصلحة عامة للاقتصاد والمجتمع، فالمطلوب التعاون بإطار المشاركة في دراسة أي قرار وعدم التسرّع في إصدار الأحكام على قرار لم ير النور بعد.

• عامر إلیاس شہد ا

سهل عکار الفسیح یستصرخ تطویره منذ ۱۵ عاماً من دون جدوى؟

شركة بلغارية توصلت إلى أن السهل خزان غذائي إستراتيجي



الشبكات المكتشفة في سهل عكار وتشمل شبكات
لباسل والأبار الجوفية، وتم تدقيق الدراسة من
شركة العامة للدراسات المائية.

الزراعة ترد

اما مدير زراعة طرطوس علي يونس فقد بين في
نهاده على أسلئلة «الاقتصادية» أن أهمية سهل عكار
تأتى من موقعه المميز، وسمى سهل عكار نسبة إلى
نطام تغذية عكار في لبنان، ويشمل الأرضي التي تقع
شمال الخليج والممتدة بين لبنان وسوريا وضمن
حافظة طرطوس وحمص.

تم تحديد قرى سهل عكار وتسميتها من المحافظة كالتالي: رقم ٢٨٢٠/١٠/١١ عام ٢٠١٨ وبلغ عدد قرى سهل عكار /٤٠/ قرية منها /٥/ في منطقة صافيتا و/٣٥/ منطقة طرطوس والمساحة الإجمالية للجزء الواقع في محافظة طرطوس تبلغ ٢٠٦٣١ هكتاراً.

أشار إلى أن كامل المساحة قابلة للزراعة والسهل ضمن المحافظة مستثمر زراعياً، وتوجد زراعات تكتيفية تتضمن مساحتها في سنوات الجفاف (قلة الأمطار) وتزداد في سنوات وفرة الأمطار، وعدد بلوحات الرشادية في سهل عكار /١٣/ وحدة يغطي كامل القرى على العمليات الزراعية الفنية جافة، كذلك توجد حطاطات بحثية تعيتها المباشرة بمركز البحوث الزراعية وتقوم بتنفيذ المحوث على بعض المحاصيل لـ: اعتها.

بصيف يوشن: وفي عام ٢٠٠٤ صدر القرار رقم ٥٣٠/٤/٧ تاريخ ٢٠٠٤ /٤/٥٣٠ المعدل بالقرار رقم ٣٣٦٧/٩/١٢ ولتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٣٦٧ لإعداد رأسة حول الواقع الاهن لسهل عكار في محافظة طرطوس ومحص وإمكانية استثماره زراعياً بالشكل الأمثل، وتم إنجاز الدراسة، وقد تضمنت جميع المقترنات والتوصيات والحلول المناسبة من أجل تطوير هذا السهل، وحالياً يتم إعداد دراسة بن الجهات المعنية لاستثمار سهل عكار بالشكل الأمثل، وتم الانتهاء من جمع البيانات الزراعية من مديرية الزراعة الخاصة بقرى سهل عكار ضمن حافظة طرطوس، وتمت موافقة مديرية التخطيط الأقاليم، ودعا المقاولين بالبيانات المطلوبة.

لنا كلمة

ما تقدم، يتبيّن أن الدراسة الأساسية لتطوير السهل لم تحد طريقة للتنفيذ، كما أن الدراسة التي أعدتها اللجنة التي شكلتها وزارة الزراعة لم ٢٠٠٤ تقدّم هي الأخرى، بديل المدعى بدراسته جديدة الآتى:
استثمار السهل بالشكل المُذكّر، وكل ما نطالب به هو تطوير واقع هذا السهل، لأن تطويره من شأنه توفير كيّات كبيرة جداً من الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وأيضاً من الإنتاج الصناعي المتواافق مع هذا الإنتاج ومع بيئة المحافظة متطلبات تأمّن فرص عمل فيها.

ساحات كبيرة من السهل من وجود رامات دائمة تجمعات للمياه الآسنة وعدم إمكانية الدخول إلى بعضها قبل شهر أيار أو حزيران سنوياً ومن الجفاف وعدم إمكانية الاستئثار بعدم وجود مياه يها للبعض الآخر باستثناء بعض الآبار القليلة.

وأضافوا: تمت دراسة التطوير الشامل لسهلية عكار
بالبيعة من الشركة البلغارية أغرو كومبليكت على
ساس أنها خزان غذائي إستراتيجي عموماً، حيث
تضمنت الدراسة تنفيذ بعض السدود مع شبكاتها
للري والصرف) وهي سد الباليس (الأبرش سابقاً)
تل حوش والمزيينة إضافة إلى سد خليفة وإلى
مشروع الري بالأيام الجوية لإرواء كلimasات
المملكة والقابلة للإرواء في هذا السهل، وتم تنفيذ
تفاصيل الدراسة كافة، حيث بلغت مساحة الأراضي
المسلوبة بالري حوالي ١٧٥١٩ هكتاراً، منها
مساحات مروية فعلية ١٤٤٦٦ هكتاراً بعد استبعاد
شبكات الري المتقدة، كما بلغت أطوال شبكات الري المتقدة
٧٥٠ كم، وأطوال شبكات الصرف المتقدة ٩٠٢ كم،
حيث يغطي الصرف المكشوف كامل مساحة سهل
عكار منها صرف مغطى لمساحة ١٠٨٧ هكتاراً،
حيث لوحظت فعالية هذه المصادر وفيماها بالعمل
مطلوب منها، وذلك بالمقارنة مع الوضع التصريفي
لسهل عكار قبل وبعد إنجاز أعمال الصرف.

من خلال الدراسة المعدة في وزارة الزراعة في عام ٢٠٠٤ وفق ما ورد في تسؤالكم، قامت المديرية بتنفيذ جميع المقترنات الواردة في تقرير الدراسة المذكورة والمتعلقة بأعمالنا وهي الاستمرار بتعزيز معايير الاختنقات في الأنهر وشبكات الصرف الحكومية والسوقي القديمة سنويًا وفق خطط المديرية والإمكانات المتاحة، والسماح بالترخيص للأراضي الواقعة في سهل عكار لحر الأبار ضمن شبكات الرى الحكومية كأبار تصريفية، وتتنفيذ مجموعة مشاريع صرف مطمور للأراضي التي يظهر عليها عالم الغرق وفق التحاليل المخبرية للازمة، حيث بلغت مساحة العقارات المصرفة حوالي ٥٥ هكتاراً من خلال عقود سنوية، وهناك ضربة جاهزة للتنفيذ، تم إدراجها في خطة المديرية للعام القادم بمساحة حوالي ١٠٠ هكتار بتكلفة حوالي ٢٥٠ مليون ليرة سورية، وتم إنجاز تنفيذ مجموعة كبيرة من الأقنية الإضافية على شبكات المكشوفة لإيصال المياه إلى العقارات البعيدة عن الشبكة، وكذلك تركيب عدد كبير من ألسنة، الأراضي.

رختموا بالقول: في إطار الرؤية الإستراتيجية
لوضع المائي في المحافظة والحفاظ على المخازين
المائية قدر المستطاع وتوجيهها ورفع كفاءة شبكات
الري المكشوفة قامت المديرية من خلال مجموعة
من فنيها بأعمال دراسة تحويل شبكات الري
المكشوفة إلى مطحورة ذات ضاغط يصلح لاستخدام
بعض تقنيات الري الحديث، وبمساحة تبلغ حوالي
١٠٠٠ هكتار، وهي كامل المساحة المروية من

• ہیشم یحییٰ محمد

تلع مساحة سهل عكار أكثر من ٢٦ ألف هكتار، منها نحو ٢٠ الفاً ضمن أراضي طرطوس، والباقي ضمن أراضي حمص..
وتخرقه خمسة أنهار (الكبير الجنوبي- الأيرش- العروس- خليفة- أبو الورد) ويعدها الجوفية غزيرة جداً، ويسكن فيها أكثر من مئة ألف نسمة في قرية، ٥٥ منها في طرطوس والباقي في حمص.. الخ

رغم ما تقدم ورغم إنشاء سدين كباريين لإرواء أراضي السهل (سد البايس - سد قل حوش) إضافة إلى سد صغير هو سد خليفة منذ سنوات عديدة، مازال استثماره في أسوأ حالاته، سواء من حيث طريقة الاستثمار، أم من حيث المساحة المستثمرة من أصل المساحة الكلية، أم من حيث الزراعات المناسبة لتربيته، ومن حيث الصناعات الزراعية التي يفترض إقامتها فيه، والثروة الحيوانية التي يمكن تربيتها فيه إلى جانب الزراعات العلفية المناسبة... الخ.

ومن خلال المتابعة يمكننا القول: إن الحكومات المتباقة لم تقم بأي خطوات عملية جادة لتنفيذ أي من الدراسات التي جرت لتطوير هذا السهل، سواء منها الدراسة التي أجرتها إحدى المنظمات الدولية منذ نحو أربعة عشر عاماً، أم الدراسة التي أعدها فريق متخصص شكله وزير الزراعة بداية نيسان ٢٠٠٤، وضم ١٧ مهندساً زراعياً وغير زراعي من المختصين، وكانت مهمة الفريق دراسة واقع السهل الراهن واقتراح التزارات والمشاريع التي يمكن أن تقام فيه بهدف تertiته زراعياً، وقد تم إعداد هذه الدراسة متضمنة الاقتراحات المناسبة، لكنها مازالت بمعظدها حبيسة الأدراج، ومن ثم مازال واقع السهل كما هو !! والسؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم وغيره: لماذا التقصير تجاه هذا السهل؟ وهل من خطوات حكومية جديدة مع بداية مرحلة زيادة الإنتاج ومرحلة إعادة الإعمار؟ هذا السؤال توجهنا به لكل من مديرية الموارد المائية ومديرية زراعة طرطوس، فماذا كانت وجهة نظر كل منهما؟

يقول مدير الموارد المائية عيسى حمدان وطاقم المديرية الفنى في إجابتهم الخطية لـ«الاقتصادية»: «تبلغ مساحة سهل عكار حوالي ١٨٦٤٠ هكتاراً ضمن محافظة طرطوس، وكانت هذه المساحة قبل تنفيذ مشاريع الري فيها تمتلك مواصفات وتصانيف الترب كافة (منها القابلة للزراعة ومنها الفدحة ومنها الصخرية.....)، إلا أنها في المجمل لم تكن تمتلك مقومات الأراضي الزراعية المروية والمستثمرة زراعياً بالشكل الأمثل، حيث عانت

لماذا يقتربون من المصارف؟

قرض ١٠ مصارف خاصة لا تتعدي ٨٢,٥ بالمئة من قروض المصرف التجاري وحده.. وقروض العقاري نصفها تقريباً

المصرف الخاص، إذ بلغت ٩١,٤٤ بالمئة من إجمالي التسهيلات الممنوحة حتى نهاية عام ٢٠١٨، بقيمة نحو ٣٠٧,٢٤ مليارات ليرة، وهي قروض وسلف أغلبها للشركات، لغايات تمويل أنشطة رأس المال العامل أو إقامة المشاريع والمصانع الجديدة أو أعمال الترميم البعض خطوط الإنتاج، انتهاء بتمويل مستوررات القطاع الخاص بموجب إجازات استيراد صادرة عن وزارة الاقتصاد... إلخ، النسبة الأقل للقروض العقارية والاستهلاكية والشخصية، ولا تشكل القروض العقارية المفصح عنها في البيانات المالية السنوية ٢٠١٨ النهاية أكثر من ٢٨، ٠ بالمئة من إجمالي التسهيلات المباشرة التي منحتها المصارف التقليدية، بمبلغ ٤٦ مليون ليرة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى توقف منح القروض العقارية خلال سنوات الحرب في جميع المصارف عامة وخاصة، واقترانه بشرط رصيد المكتوب في عام ٢٠١٨ والذي قيد بعض العملاء الأفراد في إمكانية الحصول عليه ربما.

ويأتي في المرتبة الثانية الحسابات الجارية المدينة، وتشكل ٦,٦٨ بالمئة من إجمالي التسهيلات المباشرة، وتقريباً من تلك التسهيلات المباشرة التي منحتها المصارف التقليدية المباشرة، بنحو ٢٢,٤٨ مليار ليرة، وهذا يدل على عودة النشاط الإنستاجي لجزء من قطاع الأعمال السوري ورغبة العمال في تمويل احتياجات رأس المال العامل.

أما حسم السندات (الكمبيالات) فتشكل نسبته ٢,٣٢ بالمئة من إجمالي التسهيلات المباشرة، بمبلغ يزيد على ٧,٨ مليارات ليرة، على حين تشكل حسابات بطاقة الائتمان ما نسبته ٢٥، ٠ بالمئة من إجمالي التسهيلات المباشرة، بنحو ٨٣٤,٩٥ مليون ليرة، وهذا يعود لقيام بعض المصارف بتقديم هذا النوع من الائتمان وعدم منح البعض الآخر لها.

أما الحسابات الدائنة صدقة مدينة، فنسبتها متدينة جداً، إذ تبلغ قيمتها ٥٩,٣ مليارات ليرة سورية، وهذا الأمر منطقي بطبيعة الحال، وهي ممكنتة الحدوث لأسباب تتعلق بانخفاض الحساب لفترة ما بسبب قسط مستحق أو عمولات مصرفية معينة إلخ.

العديد من المديرين في المصارف الخاصة أكدوا أن أغلب تسهيلات الشركات هي قصيرة الأجل لتوفير رأس المال العامل، وتندر بشكل أساسى في القطاع التجارى، على حين توزع القروض والسلف طولية الأجل إلى قروض للمؤسسات المالية من وساطة وشركات تأمين، وهو قطاع مهم لجهة النسبة من قيمة القروض، إضافة إلى القطاع الصناعي الذي يبدو أن عدد القروض المقدمة قليل، لكنها بقيم كبيرة، في ظل ضعف القروض في القطاع السياحي.

التسهيلات بالصيغة الإسلامية

إن الصيغة المصرفية الإسلامية للتسهيلات الائتمانية المباشرة تضم ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات المشاركات بما فيها عمليات المراجحة للأمر بالشراء وأجراءة الخدمات والذمم من خارج حسابات الميزانية..

إلخ، وبلغت قيمتها الإجمالية للمصارف الإسلامية الثلاثة (سورية الدولي الإسلامي - البركة - الشام) نحو ٤١,٩٧ ملياري ليرة في نهاية عام ٢٠١٨، وتمثل حوالي ٤٢ بالمئة من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي الخاص الذي يضم ١٣ مصرفًا، بين تقليدي وإسلامي باستثناء بنك الأردن.

يصعب تحديد من هم زبائن المصارف الإسلامية نظراً لعدم إفصاح كامل تلك المصارف عن توزيع التسهيلات بحسب الأفراد والشركات الكبرى والمتوسطة والمصغرة، كما يصعب تحديد أنواع التسهيلات لدعم الإفصاح بشكل كامل عن توزعها بين ذمم بيوع ومشاركات ومرابحات.. إلخ، وهذا يعود لكل مصرف بحسب الإفصاح الخاص به.

أكثر المصارف اقرأها

زاد إجمالي التسهيلات الائتمانية في المصارف التقليدية وذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات والمشاركات في المصارف الإسلامية بنسبة ٤٤ بالمئة عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، إذ قاربت العام الماضي ٥٨٠,٥ مليارات ليرة سورية، مقارنة بـ ٤٠٣ مليارات العام السابق، أي إن المصارف الخاصة منحت تسهيلات خلال عام ٢٠١٨ بأكثر من ١٧٧,٤ مليارات ليرة سورية، علماً أن البيانات تشمل ١٣ مصرفًا خاصًا، ١٠ مصارف تقليدية من أصل ١١، باستثناء بنك الأردن، إضافة لثلاثة مصارف إسلامية.

وتعد الزيادة التساهيلات (بما فيها ذمم البيوع والمشاركات



٥٠٢ مليار ليرة منها «التجاري» ٩٨ بالمئة منها للحكومة.. و٣٣٧ ملياراً قروض ١٠ مصارف تقليدية ٩١ بالمئة منها للشركات ورجال الأعمال

نسبة ضئيلة من التسهيلات التي يمنحها وبالأرقام، بلغ قروضه الإجمالية ٩٣,٦ مليارات ليرة عام ٢٠١٨، منها ٨٩ ملياراً للمؤسسات الحكومية بنسبة نحو ٥٠,١ بالمئة، والبقية (٤,٦) مليارات ليرة (فقط لتمويل الفلاحين). أما المصرف العقاري فعل قروضه للبناء والتشييد والترميم، ويستفيد منها الأفراد والشركات، وإن آخر رقم رسمي متواافق هو المدرج في الإحصائيات المالية في المجموعة الاحصائية ٢٠١٨ التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء مؤخرًا، وبلغ ١٨٣,٥٧ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٤٥,٥ بالمئة من إجمالي تسهيلات المصارف التقليدية العشرة في الفترة نفسها، إذ بلغت ٤٠٣ مليارات ليرة.

من أين يقتربون الأفراد؟

إن الملاذ شبه الوحيد للأفراد، وخاصة الموظفين ذوي الدخل المحدود مما مصرف التسليف الشعبي والتوفير العامان، إذ إنه في العام ٢٠١٨ وحده حصل ٤٠ ألف موظف على قروض بنحو ١٨,٢ مليار ليرة من مصرف التسليف الشعبي، في منح مصرف التوفير قروضاً بنحو ١٦,٣ مليار ليرة، جلها لمحدودي الدخل، أي إن إجمالي قروض محدودي الدخل بلغت ٣٤,٥ مليارات ليرة خلال عام واحد، على حين أن قروض الأفراد التي منحتها ١٠ مصارف تقليدية خاصة حتى نهاية ٢٠١٨ بلغت ٣٠,٥ مليار ليرة، أي بنسبة ٨٨,٤ بالمئة مما منحه مصرفها التحتية في المشروع ٦٦ خلف الرازي.

أما تمويل القطاع الخاص، فيبلغ ١٠,٥ مليارات ليرة، يتوزع إلى ٧,٥ مليارات ليرة قروضاً قصيرة الأجل (أقل من عام)

للتجار والصناعيين، و٣ مليارات بين متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من عام) تتوزع بين قروض التجزئة والقروض الاستثمارية.

إذاً، لا يستفيد الأفراد وخاصة الموظفين من ذوي الدخل المحدود إلا من نسبة ضئيلة من التسهيلات المتاحة أمامهم في المصارف العامة والخاصة، في حين يخدم هذا القطاع بشكل رئيس رجال الأعمال والحكومة.

تجدر الإشارة إلى أنه علیمًا لا يمكن مقارنة الأداء بين

المصارف الخاصة والعامدة لعدة معايير، لكن تفرض

الأرقام من باب الإضاءة على القيم للاستئناس فقط.

تسهيلات الخاصة بالتفصيل

تشكل القروض بمختلف آجالها وأنواعها النسبة من التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يمنحها القطاع

• علي نزار الآغا - علي محمود محمد

أرقام تحتاج للوقوف عندها بهذه طريقة
تم التوصل إليها بعد حسابات بسيطة لإجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحتها المصارف الخاصة لعملائها حتى نهاية العام الماضي (٢٠١٨)، إذ تبين أن ٨٦ بالمئة من تلك التسهيلات المباشرة التي منحتها المصارف التقليدية (١٠) مصارف من أصل ١١، إذ ابتعد بنك الأردن لعدم نشر بياناته المالية السنوية ٢٠١٨ النهاية حتى تاريخ كتابة المقال) ذهب للشركات الكبرى، أغلبها قروض وسلف، إضافة إلى الحسابات الجارية المدينة المدورة وحسم السندات (الكمبيالات)، إذ منحت المصارف التقليدية أكثر من ٣٣٦,٧ مليار ليرة سورية تسهيلات مباشرة إجمالية، منها ٢٨٩,٩ مليار ليرة للشركات الكبرى.

اقتصرت حصة الشركات المتوسطة والمصغرة من التسهيلات الائتمانية المباشرة على ٤,٩١ بالمئة من إجمالي التسهيلات، بقيمة ١٦,٥٣ مليار ليرة، أي إن ٩١ بالمئة تقريباً من تسهيلات المصارف الخاصة التقليدية تذهب لقطاع الأعمال كشركات، في حين أن من التمويلات للأفراد للأغراض العقارية والاستهلاكية والشخصية بالكاد يتعدى ٩ بالمئة من إجمالي التسهيلات التي يمنحها القطاع المصرفى الخاص، وهذا الأمر يتعلق بسياسة وقرارات المصرف المركزي خلال سنوات الحرب المنصرمة ما قبل عام ٢٠١٨، حيث تم إصدار العديد من القرارات التي توفرت يابقاً لتمويل للأغراض الاستهلاكية سواءً قروض عقارية أم شخصية أو قروض لتمويل شراء السيارات، أما في العام الماضي ٢٠١٨ فقد أعيد السماح بتمويل قروض التجزئة، إلا أنه كان مرتبطاً ببعض الشروط التي نص عليها القراران ذو الأرقام ٢٥ من ٢٨ و ٢٥ من ٢٨ في العام ٢٠١٧ والمتعلقات بضوابط منح التسهيلات الائتمانية وبشرط رصيد المكتوب.

بلغ إجمالي التسهيلات التي حصل عليها الأفراد من المصارف الخاصة التقليدية منذ تأسيسها وحتى نهاية عام ٢٠١٨ نحو ٣٠,٥ مليار ليرة كما تظهرها النتائج المالية للمصارف الخاصة بـ ٩١، ٢٠١٨، ٩١ بالمئة منها قروض وسلف، بقيمة ٢٧,٨٨ مليارات ليرة، و٨٣,٢٠ مليارات ليرة، أي ما نسبته ٩٧,٩ بالمئة قروض عقارية مفصح عنها بشكل منفصل عن القروض والسلف، إذ هناك مصارف تفرد بـ بند خاص بالقروض العقارية، ومصارف أخرى تفرد بـ بند شامل للقروض والسلف من دون تفصيل، إضافة لحجم الكميالات والحسابات الجارية المدينة.

وت Dell النسبة الخاصة بتمويل الأفراد ونسبة تمويل الشركات على قيام القطاع المصرفي الخاص بتمويل قطاع الاعمال الذي من شأنه تحقيق القيم المضافة للبلد بشكل عام وللتاتج المحلي الإجمالي بشكل خاص ولو بنسبة ضئيلة مقارنة مع الواقع الحر، كما أن تردي الواقع الاقتصادي والمعيشي وعدم مواعيده دخول ورواتب الموظفين (الذين يشكلون الجزء الأكبر من الأفراد الوجهة إليهم القروض) حال دون تمكن أولئك من الحصول على القروض التي يرغبون فيها سواءً لشراء عقار أو سيارة أو حتى قرض شخصي لمسألة ما، إلا أن هذا لا يعني أن القروض الاستهلاكية غير مهمة للأداء المصرف، بل هي أحد مكونات المحفظة الائتمانية لأى مصرف، الذي يسعى بشكل دائم لتنوع مكونات محفظته الائتمانية، وتحتاج لما سبق نرى أن تسليفات الأفراد منخفضة مقارنة مع تسليفات قطاع الأعمال.

عملاً بالقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ولاسيما القرار رقم ٩٠٢ لعام ٢٠١٢ والقرار رقم ١٠٧٩ للعام ٢٠١٤ والقرارات اللاحقة الأخرى، كما أن المصارف تقوم بإجراء اختبارات جهد لمحفظتها الائتمانية وفق العديد من السياريويهات المتقدمة والمتشائمة (المتشددة والمبسطه) وببناء عليه قد تقوم بتشكيل مخصصات جديدة أو تسترد بعضها المشكل سابقاً، وذلك بالاتفاق مع أي عمليات تسوية قد يقدم عليها عمالء المصرف لجهة جدولة دينهم أو إعادة هيكلتها.

طبعاً هذا الكلام ينطبق على الأعوام السابقة للعام ٢٠١٩ حيث ألمت المصارف بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ (IFRS 9) وذلك بموجب القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، وكان آخرها القرار رقم ٤ تاریخ ٢٠١٩/٠٢/٠٦ وهذا يفرض بحد ذاته تصوراً جديداً لتصنيف الديون وتكون المخصصات، وبمراجعة البيانات المالية السنوية النهائية للمصارف، لوحظ أن صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة وذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية والمشاركات لمجموع المصارف الخاصة (باستثناء بنكالأردن) بلغ ٤١٧,٣ مليار ليرة عام ٢٠١٨، وهو أقل بـ١٦٣,١٧ مليار ليرة عن إجمالي التسهيلات والذمم والمحفظة للعام نفسه، ذهبت في معظمها كمخصصات لتنفي حفظة التسهيلات والذمم والمشاركات، بمعنى أن ٢٨,١١ بالمئة من قيمة التسهيلات المتوفّحة خلال العام الماضي تم حجزها كمخصصات تدّن، إضافة إلى فوائد تم تعليقها، وبعض الفوائد التي تم قبضها سلفاً من المقرضين.

وبالمقارنة مع العام السابق (٢٠١٧) فقد زاد صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة وذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويليات والمشاركات بنسبة ٦٣,٦٦ بالمئة، إذ بلغ العام الماضي ٤١٧,٣ مليار ليرة، مقارنة بمبلغ ٢٥٤,٩٧ مليون ليرة العام السابق.

التمويل والتسليف منحا الموظفين ٣٤,٥ مليار ليرة عام ٢٠١٨ مصارف خاصة منحت الأفراد ٣٠,٥ ملياراً حتى ٢٠١٨

عشرة، ومنحه تسهيلات ائتمانية مباشرة قاربت ١,٩٨ مليارات ليرة عام ٢٠١٨، شكلت ٣٤,٥ بالمئة من إجمالي التسهيلات المصرفية في القطاع الخاص، بزيادة سنوية نسبتها ٨,٥٥ بالمئة، على حين انخفضت التسهيلات المباشرة الإجمالية لبنك عودة العام الماضي بنحو ٣٨٧,٣ مليون ليرة.

التسهيلات ومخصصات التدّن

لدى الاطلاع على قائمة المركز المالي (الميزانية) للمصارف تقرأ في عمود الموجودات بندأً للتسهيلات الائتمانية المباشرة (المصارف التقليدية) أو ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (المصارف الإسلامية) بالصافى، وليس الإجمالي، وهو رقم مهم جداً، لكونه يشير إلى المخصصات التي يتحجّزها المصرف على دينه المباشرة وغير المباشرة سواء كانت منتجة أم غير منتجة، من أجل القروض المتعثّرة.

وتقوم المصارف بتنزيل قيمة المخصصات من إجمالي التسهيلات المباشرة، وبزيادة سنوية نسبتها ٥١,٦٣ بالمئة، ثم يأتي البنك العربي بتسهيلات مباشرة تجاوزت ٣,٢ مليارات ليرة عام ٢٠١٨، شكلت ٥٥,٥٠ بالمئة من الإجمالي، وبزيادة سنوية ٨,٨٦ بالمئة.

أخيراً، جاء بنك سوريا والخليج في المرتبة الثانية

تسهيلات (ذمم بيوع وأرصدة تمويلية ومشاركات) قاربت ٧,٢٣ مليارات ليرة العام الماضي، شكلت ١,٢٤ بالمئة من مجموع التسهيلات المصرفية في القطاع الخاص، بزيادة سنوية ١٧,٨ بالمئة مما منحه العام السابق، تلاه فرنسيسك

سوريه بتسهيلات إجمالية تجاوزت ٦,٢ مليارات ليرة عام

٢٠١٨، شكلت ١,٠٧ بالمئة من المجموع، بزيادة سنوية نحو ٤٠,٤٠ بالمئة.

جاء المصرف الدولي للتجارة والتمويل في المرتبة الثامنة، بمنحه تسهيلات مباشرة قاربت ٦,١١ مليارات ليرة عام ٢٠١٨، شكلت ١,٠٥ بالمئة من مجموع تسهيلات القطاع المصرفي الخاص، بزيادة سنوية نحو ١٩,٨٤ بالمئة، تلاه بنك سوريا والمهرج بتسهيلات قاربت ٣,٧٥ مليارات ليرة العام الماضي، شكلت نحو ٦٤,٠٠ بالمئة من مجموع التسهيلات، وبينما سُني قاربت نسبته ٣٨,٨٠ بالمئة، عقبه بنك قطر الوطني - سوريا، بمنحه تسهيلات مباشرة إجمالية قاربت ٣,٥٢ مليارات ليرة، شكلت ٦٠,٦٠ بالمئة من مجموع التسهيلات، وبزيادة سنوية نسبتها ٩٥,٦٠ بالمئة عن عام ٢٠١٧.

بنك بيبلوس حل في المرتبة الخامسة بمنح التسهيلات، إذ تجاوز إجمالي تسهيلاته العامة عن العام الماضي ٩,٨٢ مليارات ليرة، شكلت ٣١,٩٠ بالمئة عن عام ٢٠١٧، عقبه بنك الشرق ياجمالي بتسهيلات تجاوزت ١٢,٥٠ مليون ليرة عام ٢٠١٨، بزيادة نسبتها ٩٥,٦٠ بالمئة عن عام ٢٠١٧.

بنك بيبلوس حل في المرتبة الخامسة بمنح التسهيلات، إذ تجاوز إجمالي تسهيلاته المالية السنوية ٢٠١٨ النهائية ٣٤,٧ مليون ليرة، بمنحه قاربت قيمة ذمم البيوع الموجه وأرصدة الأنشطة التمويلية ومشاركاته ٧٥,٦٠ مليار ليرة، شكلت ١٣ بالمئة من إجمالي تسهيلات المصارف مجتمعة عام ٢٠١٨، كما حقق أعلى نسبة نمو سنوية بنحو ١١٤,٣٦ بالمئة.

وبمقارنة البيانات المالية السنوية ٢٠١٨ النهائية للمصارف، لوحظ أن البنك الذي قدم أعلى تسهيلات هو بنك سوريا الدولي الإسلامي، بمبلغ قاربت قيمة ذمم البيوع الموجه وأرصدة الأنشطة التمويلية ومشاركاته ٦٠ مليار ليرة، شكلت ١٣ بالمئة من إجمالي تسهيلات المصارف مجتمعة عام ٢٠١٨، كما حقق أعلى نسبة نمو سنوية بنحو ١١٤,٣٦ بالمئة.

حل في المرتبة الثانية بنك بيبلوس العربي الفرنسي، إذ منح تسهيلات مباشرة ياجمالي تجاوز ٣٤,٧ مليون ليرة، شكلت نحو ٦٠ بالمئة تقريباً من مجموع التسهيلات المصرفية الخاصة العام الماضي، بنسبة نحو ٦٤ بالمئة عن العام السابق، أي إن هذين المصرفين يمنحان أكثر من ١٩ بالمئة من التسهيلات في القطاع المصرفي الخاص.

يأتي بنك الشام الإسلامي في المرتبة الثالثة ياجمالي تسهيلات (ذمم بيوع وأرصدة تمويلية ومشاركات) تجاوز ١٣,١٠٠ مليون ليرة، شكلت ٢,٦٠ بالمئة من مجموع تسهيلات بنك الشرق ياجمالي بتسهيلات تجاوزت ١٢,٥٠ مليون ليرة عام ٢٠١٨، بزيادة نسبتها ٣١,٩٠ بالمئة عن عام ٢٠١٧، عقبه بنك البركة، تلاه بنك البركة، بمنحه سنوية ٣٠,٣١ بالمئة، وبنسبة نحو ١٧ بالمئة من إجمالي تسهيلاته المباشرة.

مصدر في «محروقات»: الهدر الأكبر في المشتقات النفطية يتركز في المؤسسات الحكومية

اقتراح لزاد على السيارات الحكومية القديمة وتجاهله نحو تخفيض مهام أذونات السفر

كمية قليلة بحدود نصف كيلو في أسفل الأسطوانة عند تبديلها من موزع الغاز، لافتًا إلى أن هذه الكمية التي تبقى في أسفل الأسطوانة تعتبر فورات، مشدداً على أن هذه الفورات تتضمن مع تبديل كميات كبيرة من أسطوانات الغاز يومياً والتي يتم الاستفادة منها.

تركز الهدر

وفيما يتعلق بموضوع هدر المشتقات النفطية أكد المصدر أن الهدر الأكبر في المشتقات النفطية يتركز في المؤسسات الحكومية، مبيناً أن السيارات المخصصة في المؤسسات الحكومية تكون مخصوصاتها قليلة، وبالتالي يتم استخدام سيارات الخدمة للاستخدام الخاص وهذا الأمر يstem في زيادة الهدر بالمشتقات النفطية.

ولفت المصدر إلى أن مهمات أذونات السفر الوهمية تشهد في زيادة هدر المشتقات النفطية في المؤسسات الحكومية، لافتًا إلى وجود توجّه حكومي لتخفيف مهمات أذونات السفر والإعطاؤها عند الضرورة.

وأشار المصدر إلى أن الصرف الزائد للسيارات الحكومية يتركز حالياً في السيارات القديمة وبالتالي حتى يتم وقف الهدر لهذه السيارات وتحقيق وفر في المشتقات النفطية يجب الإعلان عن مزاد علني ليتم بيع هذه السيارات القديمة واستبدالها بسيارات حديثة اقتصادية، وعند استبدال هذه السيارات يتم توفير صيانة لمدة خمس سنوات واستهلاك وقود وزيوت، مبيناً أن أسطول السيارات الحكومية بات بمعظمها قديماً وتكلفة صيانته أصبحت كبيرة.

لا هدر في محطات الوقود

وفيما يخص محطات الوقود الحكومية بين المصدر أنه لا هدر في هذه المحطات، بل هناك زيادة في الوقود نتيجة الفروقات الحرارية، يُعنى أنه خلال فصل الصيف يتعدد حجم المشتقات النفطية، وبالتالي يكون هناك كميات إضافية في المشتقات النفطية، على حين إنه في فصل الشتاء تبقى المشتقات النفطية في المحطات على حالها ولا تتمدد بسبب برودة الطقس.



وفر الغاز تحقق من خلال تخفيض الهدر

وبالنسبة لموضع الغاز بعد تطبيق توزيع البنزين على البطاقة الذكية بين المصدر أن تطبيق نظام الشراائح لتوزيع البنزين لم يتحقق وفراً، إنما ساهم في عملية توجيه الدعم وتخفيض فاتورة الدعم الموجه نحو أصحاب السيارات، لافتًا إلى أن الوفر يتحقق من خلال ضبط كميات التوزيع وضبط التهريب، مشيرًا إلى أن تطبيق نظام البطاقة الذكية لم يساهم بالوفر إنما ساهم بضبط كميات التوزيع.

وشدد المصدر على أن الدولة باتت تحمل اليوم عبء وعجز الشريحة الأولى المدعومة وهي ١٠٠ لیتر، على حين إن الشريحة الثانية وهي الشريحة غير المدعومة باتت توزع بسعر التكلفة وبالتالي خففت هذه الشريحة العباء عن الدولة، موضحاً أن خسائر الدولة للبنزين باتت في الشريحة الأولى المدعومة فقط.

رامز محفوظ

كثر الحديث بعد تطبيق نظام توزيع المشتقات النفطية من البنزين والمازوت والغاز عبر البطاقة الذكية وتطبيق نظام الشراائح لتوزيع البنزين عن حصول وفر في المشتقات النفطية، وفي إطار الحديث عن هذا الأمر صرّح مصدر في شركة المحروقات له «الاقتصادية» أنه فعلياً لا توجد معطيات عن كميات الوفر في المشتقات النفطية بعد تطبيق نظام البطاقة الذكية ونظام الشراائح بخصوص البنزين، مبيناً أن الوفر يحسب من خلال قياس فروق مبيعات المشتقات النفطية بين عامين متتالين، يعنى أنه إذا تم خلال شهر ينسان من العام الماضي بيع ٥٠٠ لیتر على سبيل المثال من المازوت، وفي الشهر نفسه من العام الحالي تم بيع ٣٥٠ لیتر وبالتالي فإن الفرق بين مبيع السنة الماضية والسنة الحالية وهو ١٥٠٠ لیتر يتم اعتبارها وفراً، مبيناً في الوقت نفسه أن هناك تقصّاً في المشتقات النفطية وليس هناك وفراً فيها.

مدير التنظيم والتخطيط العمراني في محافظة دمشق إبراهيم دياب:

١٠ مشاريع حصلت على إذن بالحفر في «ماروتا سيري» و٣٥ مشروعًا في طور الترخيص من أصل ١٠٠ حاصلة على موافقة أولية

لحظ أي تقصير في عملنا، نسوف نتساءل لتألق فيه». وبين أن أحد تسهيلات الإجراءات التي منحتها المحافظة هي عندما يتم عرض فكرة تصميمية على اللجنة الفنية وتلاقي القبول، فإنه يصبح يامكان المالك أن يطلب من أعضاء اللجنة والمحافظ إذن حفر مبدئيًا، مشيرًا إلى أنه لا وجود مادة في القانون الناظم تسمح بذلك أو تمنعه، منهاً بأن ذلك يأتي في إطار تقديم المزيد من التسهيلات للمواطنين، وتشجيعاً لهم، ولبث روح الحياة في المشروع، «ولذلك يتم منح هذه الموافقة وتسليم نقاط المقسم، وتحديد مكان الحفر ومساحته وعمقها، أضاف إلى ذلك تحديد موقع المقسم بالضبط، لكن لا يحق له المباشرة بالبناء قبل صدور الرخص». وكشف دياب عن حصول ١٠ مقاسم في «ماروتا سيري» على موافقة أولية لبدء أعمال الحفر، ما يوحي بأنها على طريق الترخيص، «وهذا يعكس تسهيل الإجراءات من الإدراة وجدية المالكين».

رسوم مخضضة

رأى دياب أن دفع رسوم النقابة يعني الحصول على رخصة، لافتًا إلى أن هناك انتقادات لجهة ارتفاع الرسوم، إلا أنها أقل من الحد الأدنى، فمتى تشكل رسوم النقابة ٤٪ من قيمة المتر الطابقي، عمّاً ينكره تلفته وفقاً للنقابة بحدود ١٧٥ ألف ليرة سورية، وعلى أساسه تحسب الرسوم، بينما لا تقل تكلفة المتر الحقيقية عن ٤٥٠ إلى ٥٠٠ ألف ليرة، أما القيمة السوقية فهي أكثر بكثير من ذلك. وأوضح أنه باحتساب ٤٪ من تكلفة المتر على أساس ١٧٠ ألف ليرة فإن النقابة تقاضي رسوم ٧ آلاف ليرة للمتر المربع الطابقي، وهي أجور أتعاب المهندسين الدارسين والمصممين لإضبار الرخصة، وهذا جاء بعد الاجتماع الذي عقد برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان مع نقابة المهندسين ونقابة فرع دمشق، وممثلين عن المحافظة والأهالي وممثل عن رئاسة مجلس الوزراء.

ماروتا سيري بالأرقام

تبعد مساحة المنطقة التنموية في «ماروتا سيري» ٢٤٦,٩ هكتاراً، وعدد المقاسم فيها ٢٧٣ مقسماً، منها ١٦٥ مقسماً للمالكين في المنطقة، وليم حصص سهمية فيها، ٦٧ مقسماً للمحافظة، تكون المرسوم ٦٦ خصها بحصة من المنطقة التنموية لقاء تنفيذ البنية التحتية، وهناك ٤١ مقسماً، تتوزع بين المبني الإدارية والخدمية ودور العبادة.

بالجملة تبلغ مساحة المبنية في ماروتا سيري ٣٤٣ ملارين متر مربع، تشغل هذه المساحة المبنية ١٧٪ تقريباً من المنطقة التنموية، وهناك ١٢ ألف وحدة سكنية (شقق).

بين دياب أن المساحات الطابقية التي تخص السكن تبلغ ١٨٢ مليون متر مربع سكني، أي إن نسبتها تبلغ ٥٣٪ من المساحة الطابقية المبنية بالمنطقة كلها، موزعة على ١٢٣ ألف متر مربع تجاري طابقي، و٤٠٤ ألف متر مربع إداري و١٥٨١ ألف متر مربع استثماري، و٦٤٦ ألف متر مربع مربع للمسيدات العامة، وهي ١٧ مدرسة وروضة أطفال بمساحة ١٩٥٠ ألف متر مربع، ومركزان صحيان بمساحة ١٠٨ ألف متر مربع.

كما يوجد مركز أنشطة متنوعة بمساحة ٢٢٥ ألف متر مربع، ومدرج للخلافات والمناسبات يتسع لنحو ١٥٠٠ شخص، ومركز إطفاء وصيانة بمساحة ١١٠٠ متر مربع، ودور عبادة بمساحة ٣٤٧ ألف متر مربع، و٤ محطات وقود.

وهناك ٤٥ ألف متر مربع للمواقف الطابقية، و٤٠ ألف متر طوي شبكة غاز، و٦٦ ألف متر طوي معالجة مياه، و٣١ ألف متر طوي مياه شرب، و٧٥٠٠ متر مربع مساحات مائية، و٥٧٥٠٠ ألف متر مربع مساحات خضراء. وتحتم بأن المنطقة تستوعب ٦٠ ألف نسمة، وتخلق ١١٠ ألف فرصة عمل تشغيلية، فالمشروع يلزمها ١١٠ ألف عامل لتشييده، فضلاً عن خلق ٢٧ ألف فرصة عمل دائمة بعد أن يتم إطلاقه.



متاجرة بالموافقات الأولية للمشروعات وبيع المقام قبل صدور الرخص

القديمة وفق الروتين القائم لرخص الأبنية العادلة فيها من ٢٠ إلى ٣٠ مصوروًّا فقط».

إجراءات الترخيص

أوضح دياب أنه من بين ١٠٠ مقسم حصلوا على موافقات أولية، هناك طلبات ترخيص لـ ٣٥ مقسماً، وقد تم تحويلها من النافذة الأمامية إلى مكتب الترخيص بمحافظة دمشق، حيث يتم فيه التتحقق بمنهج الوجائب واشتراطاتها، والشروط العمانية، «فكل مقسم منهاج وواجب عمراً بين ارتفاع المقام، والمساحات المسموحة يتوجب إخلاصها بالأفراد لأحكام هذا المرسوم، وذلك من خلال موعد أقصاه شهر شباط ٢٠٢٠، وكذلك يجب إنجاز وتنفيذ رخص بناء المقام مع المرافق المشتركة خلال مدة الرخصة الممنوحة لها وهي خمس سنوات على الأكثـر تحت طائلة التكليف بضريبة «أعمار العـرـاصـات».

وبالجملـة تبلغ مساحة المبنـية في ماروتـا سـيري ٣٤٣ مـلـارـين مـترـ مـربعـ، تـشـغلـ هـذـهـ المسـاحـةـ المـبنـيةـ ١٧ـ٪ـ تقـريـباًـ منـ الـمنـاطـقـ التـنـموـيـةـ،ـ وهـنـاكـ ١٢ـ أـلـفـ وـحدـةـ سـكـنـيـةـ (ـشـقـقـ).

وتابع القول: «نحن جاهزون لتسهيل الأمور كافة، ومن ضمن هذه التسهيلات على سبيل المثال لا الحصر، أن المقام ٤٧ H حصل على مساحة إضافية بما يقارب ٤٠٠ مترًا مربعاً تقريباً، وهذا سمح به بموجب المادة ٦١ من المرسوم ٦٦ لعام ٢٠١٢ الناظم لـ «ماروتـا سـيري»، إذ أجاز المرسوم زيادة المساحة لضرورات تصميمية معمارية بعد أن تقوم اللجنة الفنية بالاطلاع على العقارات مقابل استيفاء رسم مقابل تحسين الزيادة أو التعديل عملاً بأحكام المرسوم ٩٨ لعام ١٩٦٥ الناظم لرسوم مقابل التحسين، وذلك القرارات الناظمة لذلك والمصادرة عن المكتب التنفيذي بهذا الخصوص».

وأضاف: «بمجرد دفع رسوم الرخصة يتم صدورها،

حيث أن هناك ٦٠ مقسمًا لم يحصلوا عليها بعد، لأنها مخالفة، منها عدم قبول الفكرة التصميمية الأولية المقدمة إليها لعدم وصولها إلى المستوى العمالي المطلوب، وطلب تعديلات عليها، ومنها عدم اتفاق أصحاب هذه المقامات على تقييم الدراسة للفكرة الأولية بعد. ولفت إلى أن عدد طلبات الترخيص التي قدمت للمكتب الأمامي في «ماروتـا سـيري» بلغ ٣٧ طلباً، مضيفةً: «أصدرنا دليل إجراءات، ودليل إرشادياً، وأخر للدراسات الهندسية، أي تم وضع دليل للرخصة التنموية(إضمار تنفيذية نموذجية) وتحديد المصورات التي يجب تقديمها، وهي عبارة عن إضمار تنفيذية نموذجية كاملة فيها ما يقارب ٤٠٠ مصورة هندسي، وهذا يعني أن المهندس يعرض ويدرس أدق التفاصيل المعمارية والهندسية للمشروع، على حين إن الرخص

المحافظة جاهزة

دياب أكد أن المحافظة في خدمة المواطنين، داعياً إياهم للتواصل معها والتجاوب مع المهندسين، وإدامهم باللاحظات، ليتم بعدها تحويلهم إلى النقابة، التي يهمها أن تصدر الرخصة، وتحصل رسومها، منهاً بأن ما يهم المحافظة: أن تتنجز المقايس وتتفق المشروعات، مضيفاً «نحن جاهزون لتلقي أي اعتراض أو نقـدـ،ـ وفيـ حالـ تمـ

· وفاء جديد

يدور جدل حالياً حول تطور العمل في «ماروتـا سـيري» وـالـسـكـنـ المـسـتـحـقـ للـمـالـكـينـ فيـ الـمـنـاطـقـ،ـ وـحـولـ بدـءـ عمـلـياتـ الحـفـرـ وـالـتـرـخـيـصـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ رـأـيـ أـنـ المرـسـومـ ٦٦ـ (ـالـاقـتصـاديـ)ـ الضـوءـ عـلـيـهـ،ـ بغـيةـ عـرـضـ اـجـابـاتـ منـ المسـؤـولـينـ المـاـشـرـيـنـ فيـ الـمـوـضـوـعـ،ـ فـالـلـقـتـ مدـيرـ التنـظـيمـ وـالتـخـيـطـ العـمـلـيـ فيـ مـاـحـفـلـةـ دـمـشـقـ المـهـنـدـسـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ رـأـيـ أـنـ المرـسـومـ ٦٦ـ (ـالـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـدـيلـ وـفـقـ قـرـارـ وزـارـةـ الـإـسـكـانـ (ـإـبرـاهـيمـ دـيـابـ)،ـ الذـيـ أـحـدـثـ بـمـوجـبـهـ الـمـنـطـقـةـ لـتـنـظـيمـيـةـ مـارـوـتـاـ سـيـرـيـ)ـ منـ أـفـضـلـ المـارـاسـيمـ الـتـنـظـيمـيـةـ لـكـوـنـهـ منـ المـشـغـلـيـنـ المـسـتـحـقـيـنـ للـسـكـنـ الـبـ

على مستوى الحلم وأكثر...



ماروتا سيتي
MAROTA CITY

نسبة إشغال البناء
في مدينة ماروتا سيتي

17%

والباقي مساحات خضراء



العمارة والاستدامة في ماروتا

- العزل الحراري و المائي و الصوتي.
- فصل القمامه و فرزها وفقاً للمعايير المحددة.
- سقاية المزروعات من المياه التي تؤمنها الادارة من محطات المعالجة المركزية.

- العامل البيئي هو عامل مهم جداً تم أخذة بعين الأعتبار من خلال المعايير التي تم تطبيقها للوصول لأبنية مستدامة صديقة للبيئة:
- استخدام التقنيات الموفرة للطاقة الكهربائية و المياه.
- استخدام الطاقات النظيفة و المتعددة.
- مراعاة اتجاه الرياح و الشمس و استخدام الكاسرات الشمسية و النباتات.



28.000 m²
cycling track
مسار الدراجات



10
treatment plants
محطات معالجة



750.000 m²
Green Areas
المسادات الخضراء



24.000 m²
Gas network for homes and office
شبكة الغاز لمنازل والمكاتب



45.000 m²
parking stand for cars
موقف طابقي للسيارات

سوريا، دمشق، مزة فيلات شرقية، ماروتا سيتي - Marota City, Damascus - Syria
Tel: +963 11 9417 | +963 11 611 5068
www.damacham.com | www.marotacity.com

«الاقتصادية» تنفرد بنشر الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢١

مجتمع قائم على النزاهة والشفافية والعدالة

أسباب الفساد كما تراه الحكومة؛ إساءة استخدام المنصب والسلطة لدى البعض وعدم تحديد المسؤوليات وعدم وجود معايير لاختيار المسؤولين

منها، ويؤدي إلى فتح الباب أمام سوء التفسير الذي يمكن أن يفضي إلى الفساد وإلى تضارب الاختصاصات، ويزداد هذا الأمر سوءاً مع تداخل صلاحيات بعض الجهات العامة وممارسة بعضها اختصاصات منوطة ببعضها الآخر. إضافةً لعدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، وإعطاء صلاحيات كبيرة لمصلني الضرائب مع غياب الرقابة، وطول إجراءات التحقيق والقضائي الذي يضعف من قوة وفعالية ردع الفساد، والتأخير في تنفيذ العقوبات الصادرة في جرائم الفساد، وضعف العقوبات المقررة على بعض تلك الجرائم وهو ما يؤدي إلى تشجيع ممارسات الفساد.

وتضمنت الأسباب الاقتصادية للفساد وفقاً للإستراتيجية انخفاض مستوى المعيشة نتيجة عدم التناسب بين الأجور والجهد المبذول والأسعار، وعدم وجود نظام حواجز عادل مبني علىربط الأجر بالإنتاج، وغياب العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ما أدى إلى لجوء بعضهم إلى ممارسات الفساد، إضافةً إلى الأزمة الراهنة وما نتج عنها من حصار اقتصادي.

شركاء التنفيذ

وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد في سوريا يتطلب مشاركة أجهزة الدولة المختلفة، ومشاركة الأطراف المجتمعية فيها، وتضافر الجهود بينهم بغية نجاحها والوصول إلى مجتمع يتسم بالشفافية والنزاهة وهذه الجهات وفقاً للإستراتيجية الوطنية مجلس الشعب، والسلطة القضائية بأجهزتها المختلفة، والحكومة بأجهزتها المختلفة (وزارات - هيئات - شركات - مؤسسات)، والجالس المحلية في المحافظات، ووسائل الإعلام المختلفة، ومنظمات المجتمع الأهلي والفنية الشابة، والمؤسسات الدينية على اختلافها، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية المعنية.

تحديات وصعوبات

رأت الإستراتيجية وجود تحديات وصعوبات تواجهه التنفيذ وهي حاجة بعض الإجراءات إلى توفير دعم مالي إضافي لتنفيذها، إضافةً إلى ضعف الموارد والقدرات البشرية المؤهلة لتطبيق بند الإستراتيجية، ومقاومة التغيير بكل أشكاله.

منهجية الإعداد

وبينَ معدو الإستراتيجية أنه جرى استخلاص الغايات والأهداف والإجراءات المكونة لهذه الإستراتيجية اعتماداً على نتائج تحليل الواقع الراهن لفرق عمل محور «الإصلاح المؤسسي وتعزيز النزاهة» الذي يشمل بُعدِي «الإصلاح المؤسسي والتنمية الإدارية» و«الإصلاح القضائي والشفافية الفساد» وهذا المحور هو أحد محاور البرنامج الوطني لسوريا فيما بعد الحرب، الذي يجري العمل عليه بشراكة الجهات العامة وجهات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص، كما جرت مناقشة الخطوط العريضة المؤسسة للإستراتيجية في فريق عمل «تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» ضمن البرامج عبر الوزارية التي أقرتها الحكومة.

مرتكزات

من أجل الإيضاح ولتحقيق الإستراتيجية لأهدافها، فقد تم بناؤها وفق المترizات التي توفر الإرادة السياسية القوية لأخذ المبادرة لمكافحة الفساد، وبناء بنية متكاملة سليمة للدولة تقوم على ثلاثة محاور: الوقاية من الفساد من خلال بناء المنظومة القانونية المتكاملة والحديثة والقوية ذات السيادة الكاملة، والتأسيس لبيئة إدارية ومالية ورقابية وأخلاقية وثقافية تحارب البيئة الفاسدة والموظفين الفاسدين، ومن خلال تقويم البنى والهيكليات والأنظمة والقوانين وكل ما يحكم عمل المؤسسات.

والمحور الثاني الردع ويكون من خلال تأسيس منظومة متكاملة على مستوى عالٍ تقوم ببتبع مكامن الفساد والإشارة إليها، على حين أن الثالث هو المحاسبة والمعالجة من خلال تأسيس بنية قضائية نزيهة يجراءات قضائية



ضعف العقوبات المقررة على بعض الجرائم يؤدي إلى تشجيع ممارسات الفساد

ووفقاً للإستراتيجية تتجلى الأسباب الاجتماعية للفساد في البلاد بضعف مفهوم المواطن نظراً لعدم وضوح مفهوم الدولة لدى أفراد المجتمع السوري، ومن ثم عدم الإيمان بحدود الحقوق والواجبات المفروضة في الدولة (جهل المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها في القوانين).

إضافةً إلى غياب الوعي المجتمعي لحالات الفساد وخطورته على المجتمع ووجود قناعة لدى أفراد المجتمع بأن المسؤولية أميال وثغور ومتكتبات، وأن قضاء الحاجات وتحقيق المقصود والأعمال يتم بالتوسط عند أصحاب المسؤولية أو عن طريق تقديم الهدايا والعطاءات له، مشيرة إلى الأزمة ومخالفتها ومالها من انحكاسات اجتماعية على المواطن والدولة، وإلى غياب الثقة بين أفراد المجتمع والحكومة في إمكانية تطبيق مقومات النزاهة والشفافية في الجهات الحكومية، وشيوخ تقافة التسامح مع الفساد، والتسليم بحتىته كوسيلة مقبولة اجتماعياً لتحقيق المصالح من دون عرقلة أو ممانعة، إلى جانب تراجع منظومة التعليم والمنظومة الأخلاقية، وغياب دور مؤسسات المجتمع الأهلي والمؤسسات الدينية والمؤسسات التربوية والإعلام، وعدم بذلهم الجهد الكافي لمحاربة ثقافة الفساد المنتشرة وضرورة مكافحته وترسيخ قيم الشفافية والمساءلة وسياسة القانون فوق الجميع.

واستعرضت الإستراتيجية الأسباب القانونية والتشريعية للفساد في سوريا وهي وجود قصور في التشريعات النافذة التي تعالج حالات الفساد المختلفة وتحقق الردع المطلوب، وعدم وجود قسم واحد في القانون يجمع كل ما يتعلق بجرائم الفساد ومنها التشريعات الناظمة لحماية الشهود والخبراء والمجنى عليهم والبالغين، إضافةً إلى تعقيد التشريعات، ومن ثم المعاملات، الذي يجعل من الصعب على المواطن فهم الإجراءات المطلوبة ويفيد إلى اللجوء إلى الوسطاء لإنجاز الأعمال.

وعدم وجود نموذج موحد لصياغة القوانين يمثل دليلاً لصياغة التشريعات، وتعدد التشريعات واللوائح الناظمة لعمل الجهات العامة، وأحياناً تعارضها، وهو ما يولد صعوبات عملية عند تطبيقها، ويفيد إلى اللجوء إلى الاستثناءات الموجودة في القوانين نتيجة الخل في البعض

▪ محمد رakan مصطفى

آخر مجلس الوزراء في الثاني من حزيران الماضي «وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» وفق مستويات تشخيص الحالة الراهنة ووضع التدخلات المناسبة لمكافحة ظاهر الفساد وفق برامج مادية وزمينة محددة تتضمن الاستفادة من البنية القائم لمؤسسات الدولة المعنية بشكل مباشر بهذا الملف.

الآن الخبر الرسمي لم يطرق إلى المحتوى التفصيلي للإستراتيجية وبرامجها التنفيذية أو للجهة التي أعدت الإستراتيجية ولا للشركاء والبرامج الزمينة للتنفيذ.

«الاقتصادية» تنشر لقائهما محتوى الإستراتيجية والمصفوفة التنفيذية الإطار الزمني وغيره من التفاصيل.

رأت الإستراتيجية أن الفساد والإرهاب غداً التحدى الأكبر الذي تجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته، فهما من الآفات التي تقوض أمن المجتمعات، وتبدد اقتصادها، وتدمّر نسيجها المجتمعي، فكلّا هما واحد في الأثر والنتيجة، وأحدّهما مكمّل للآخر، وهو ما يتبدّل لأن الدوار، فتارةً أحدهما سبب للآخر، وتارةً نتيجة، وبالتالي فمكافحة الفساد هو مكافحة الإرهاب، والعكس صحيح.

مشيرة إلى أن شأن الفساد في سوريا كشأن الفساد في الدول النامية الأخرى - أشكالاً وانتشاراً وآثاراً ضارة - مع فروق نسبية، ومن أجل مكافحة الفساد في سوريا بذلك جهوداً حثيثة لكن لم ترق إلى المستوى المطلوب، منهاجاً بان الإرادة السياسية أكدت ضرورة التصدي لهذه الآفة واجتنابها عبر سياسية وطنية واضحة المعالم والرؤى، انطلاقاً من ذلك كانت هذه الإستراتيجية الوطنية أولى المحاولات التنظيمية لتعزيز العمل الحكومي ووضع إطار إستراتيجية مرتنة وقادرة على التأسيس لمنهجية عمل وطنيه لمكافحة الفساد تتمتد إلى السنوات القادمة تنسجم وتنواعها مع متطلبات المشروع الوطني للإصلاح الإداري.

أسباب الفساد في سوريا

بينت الإستراتيجية أنه تم تحديد أسباب الفساد في سوريا بناءً على نتائج تحليل الواقع الراهن لفرق عمل محور الإصلاح المؤسسي وتعزيز النزاهة ببعدي الإصلاح المؤسسي والتنمية الإدارية والإصلاح القضائي ومكافحة الفساد. وعليه تم تقسيم الأسباب إلى إدارية تتجلى في وجود قصور في البنية التنظيمية للجهات الحكومية وعدم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري، ما يجعلها لا تلبى الغرض المرجو منها على الوجه الصحيح، إضافةً إلى عدم وضوح المسؤوليات والمهام الواردة في الت fremda الداخلية الخاصة



المصفوفة التنفيذية - الإطار الزمني

قانون للملاءة المالية وتعديل للكسب غير المشروع وتشديد عقوبات جرائم الفساد

**عريج: لن تصل الإستراتيجية
إلى مبتغاها مادامت حاجات
الموظف الأساسية غير ملية**

واضحة وصارمة ومحددة بمدة زمنية، تعزز من ثقة المجتمع
بإرادة الدولة بمكافحة الفساد.
ومن المرتكزات المطلوبة لتحقيق الإستراتيجية ضبط التشريعات
واللوائح الناظمة لعمل الجهات العامة، وتيسير الإجراءات،
ونقييم تطبيقات الحكومة الإلكترونية، على النحو الذي يساعد
على التصدي لملفوظة الفساد، وتحفيز المشاركة المجتمعية في
جهود مكافحة الفساد من خلال ممارسة الرقابة الشعبية وتسلط
الضوء على مكان الفساد والمفسدين ونشر ثقافة محاربة الفساد.
ورأى معدو الإستراتيجية أن عملية إعداد الإستراتيجية تقوم
على وضع الأهداف ذات الأولوية واختيار الإجراءات المناسبة
لها، فإنجاز الإستراتيجية على النحو الأمثل يتطلب حتماً إعطاء
الأولوية لاتخاذ إجراءات قبل أخرى.
ونظرًا للعدم وجود هيكلية مؤسسية في سوريا تعنى حصرًا
بمكافحة الفساد، يصبح من الضروري التوجه في هذه المرحلة
إلى إعداد إطار إستراتيجية لمكافحة الفساد، يسلط الضوء
على المبادرات والإجراءات الواجب اتخاذها للانطلاق بالعمل،
لتressing مبادئ الإدارة الرشيدة والوقاية من الفساد وكشفه، عن
طريق وضع غايات وأهداف وإجراءات واضحة، على أن يجري
العمل بعد استكمال البناء المؤسسي اللازم لمكافحة الفساد على
وضع وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

هيكلية الإطار الاستراتيجي

رؤية الإستراتيجية مجتمع قائم على النزاهة والشفافية والعدالة، ورسالتها خلق وتأسيس بيئة وطنية مناهضة للفساد، مؤمنة بقيادة القانون، تعمل على تعزيز الثقة لدى المواطن بكافة الفساد، من خلال اتخاذ الإجراءات والسياسات الالزامية للقضاء على هذه الظاهرة، ومن خلال تفعيل وترسيخ الوعي المجتمعي تجاه أهمية مكافحة الفساد، وذلك بالتعاون بين الحكومة والمواطنين والفعاليات المجتمعية والدينية والإعلامية والقطاع الخاص.

ويرى مudo الإستراتيجية أنها خطوة تتمتع بوجود غايات واضحة ومحددة وقابلة للتطبيق، خلال زمن تنفيذها، تتفرع عنها مجموعة من الأهداف التي ترتبط بمجموعة من الإجراءات، تسمح ببناء كوادر القطاع العام وتزويدهم بثقافة جديدة ومنهجية عمل واضحة تسهم في تطوير ثقافة الخدمة العامة وبيني ومؤسسات العمل الحكومي، وهذه الغايات هي الإطار العام الذي يحدد الخطوة ويساعد في تحقيق أهدافها المحددة بتعزيز الثقة لدى الفعاليات الاجتماعية في توافر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، واستكمال الملتزمة المؤسسية المسؤولة عن ذلك، وتحقيق النزاهة والشفافية في الجهات العامة، وتطوير وتعزيز قدرات وأدوات عمل الجهات العاملة في مكافحة الفساد، ومشاركة الفئات الاجتماعية في جهودها، وبناء منظومة أخلاقية مناهضة للفساد، وتوضيح الأدوار، بين مختلف الفاعلين في مكافحة الفساد والتنمية بيتها.

اطلاع زمانی

يتم تنفيذ الإستراتيجية على مرحلتين المرحلة الأولى تلخص سنوات ويتم تقييم هذه المرحلة عند انتهائتها والانتقال إلى المرحلة الثانية التي تستمر لمدة ثلاثة سنوات أخرى، وتتضمن الخطوة التنفيذية للإطار الإستراتيجي تحديداً وأوضاع المغایبات والأهداف والإجراءات والبرامج والمشاريع، وتحديد الجهات المسؤولة (الجهة المسئولية والجهات المتعاونة معها) عن تنفيذ الإجراءات والإطار الزمني للتنفيذ، وذلك كما هو مبين ضمن البرنامج التنفيذي في الدول، رقم ١٠».

تحسين الوضع المعيشي

النائب في مجلس الشعب عاشرة عریج أكدت لـ «الاقتصادية» ضرورة تحسين الوضع المعيشي للموظف، مضيفة: لا يمكن أن يتطلب من الموظف أن يكون ملتزماً، إذا كانت حاجاته الأساسية غير ملبة، وبالتالي العملية التنموية وإستراتيجية مكافحة الفساد، إن تتحقق جزء منها لا يمكن أن تأخذ دورها وتصل إلى مبتغاها، وستبقى دون مستوى المؤشرات التي تطمح لها، إن لم يكن هناك توازن حقيقي بين حاجات الموظف ودخله، وتابعت: إن كان راتبه لا يكفيه إلى عشرة أيام لن يعمل إلا بمعدل عشرة أيام، متصلةً به هذه القضية ستكون مجدية بمستوى عام في الدولة؟ وأشارت عریج إلى أن الجهاز التنفيذي هو الخصم والحكم، فمجلس الوزراء يقوم بالرقابة عن طريق الأجهزة الرقابية للجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتقييم، إضافة إلى الرقابة الداخلية التي تكون ضمن الوزارات والتي هي مجمدة ومعروفة الفائدة لكنها تعاني ازدواجية فهي من جهة تتبع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتقييم، ومن جهة ثانية لإدارتها التي لا تستطيع الخروج عن تعليماتها، وفي الوقت نفسه لا نطعن بشفافية الأجهزة الرقابية، ولكن هناك أناس يستثمرون وجوههم لإيساءة الآخرين، فاحتياطات تكون آراؤهم غير شفافة، كما أن فيها أصحاب ضمائر يعتقدون عملهم، ويأخذون دورهم ويدعون تقاريرهم في تجريم فاسد وفق الإجراءات القانونية، لكن عندما تذهب القضية إلى القضاء بسلطته التقديرية واستقلاليته يرفع الغطاء ويحيط بالجهود «ويبطّل المتهم بريء».

وأكدت ضرورة أن يكون هناك جهة رقابة أخرى، مضيفة: وإن اقترحنا أن يكون هو مجلس الشعب يجب التساؤل ما الأدوات التي يمكن أن يستخدمها أعضاء المجلس في التقصي في قضية أو خلل في مكان محدد. وأردفت قائلة: لدينا صعوبة في الوقوف على هذا الحال، لأننا لا يمكن أن نهتم العاملين في أي جهة يتم الحديث عن وجود فساد فيها من دون وثائق وإثباتات، مؤكدة ضرورة

ما بعد الحرب، حيث حدد رئيس الحكومة أن الحرب على سورية خلال السنوات الماضية أوجبت على الحكومة وضع خطة إستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب تهدف إلى معالجة آثار الأزمة واستعادة مسارات التنمية وتنستد إلى قردة المجتمع والاقتصاد السوري على الصمود والتعافي والنمو، إلا أن مخرجات هذا المشروع الوطني الخجولة تعيد للذاكرة ما طرحته بافتتاح الندوة الوطنية بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٨، هل سنتني بدلنا باليد التي خربت، وهل ستبقى بدلنا بالقليل التي أوصلتها لمربع الخريف العربي بـ ٢٠١١، وهل ستبقى بدلنا «حاكورة» لمسؤول متسلق فاشر يعتبر الوزارة أو الإدارة ملك الشخصي وديراها كيفما يشاء.

وابع: والأهم هل ستبقى بدلنا حقل تجارة من شاء، فإن مصلحته بقاء بدلنا تعاني حالات الترهل الإداري وفقدان الثقة بين المواطن والدولة. حليل أن المشروع الوطني للجودة هشام واعتبر حليل أن هذا المشروع الوطني المهم والمفصلي، لم تؤمن له فرص النجاح منذ البداية، من خلال وضعه بتصرف جهة وحيدة (ضعيفة نسبياً) وعدم وجود من يراقب مراحل تنفيذ البرنامج الزمني، وتابع: بل تم وضع البرنامج الزمني فضفاضاً وكأنه لدولة لم تخرج من حالة أزمة وحرب ودمار، وبسبب عدم وجود من يراقب الانجاز عند المخرجات، وكان هناك تساهل غير مبرر، ولاسيما أن البلد الآن بحاجة ماسة ومنذ إطلاقه لوضعه موضع التنفيذ الفعلى للقضاء على حالة الترهل الإداري والفساد.

وقال حليل: أنا أرى أن هناك شيئاً من الشخصية في آلية العمل في هذا المشروع، ولم يعط حتى تاريخه الأهمية التي تتناسب مع أهميته، ومازال جبراً على ورق (يشكل أو بأخر) متسائلاً: وبعد أن أفل المشروع العائم بشكل كامل فعلى حساب من هذا الزمن الشائع؟! وأشار حليل إلى أن توجيه رئيس الجمهورية خلال هذه الجلسة خلق منتجية واحدة ومتجانسة لكل الوزارات، مضيفاً: وأن رئاسة مجلس الوزراء بأكبر عملية تدريب لمديري ومسؤولي مجلس الوزراء على تطبيق معايير الجودة العالمية وهو أكبر إنجاز تحققه الجمعية ورئيسة مجلس الوزراء بهذاخصوص.

كحيل: مشروع الإصلاح الإداري لم تؤمن له فرص النجاح منذ البداية وتم وضعه بتصرف جهة وحيدة ضعيفة نسبياً

هذا الفساد الذي أضحي فوق الأدراج والمكاتب، الذي من مصلحته بقاء بدلنا تعاني حالات الترهل الإداري وفقدان الثقة بين المواطن والدولة.

واعتبر حليل أن هذا المشروع الوطني المهم والمفصلي، لم تؤمن له فرص النجاح منذ البداية، من خلال وضعه بتصرف جهة وحيدة (ضعيفة نسبياً) وعدم وجود من يراقب مراحل تنفيذ البرنامج الزمني، وتابع: بل تم وضع البرنامج الزمني فضفاضاً وكأنه لدولة لم تخرج من حالة أزمة وحرب ودمار، وبسبب عدم وجود من يراقب الانجاز عند المخرجات، وكان هناك تساهل غير مبرر، ولاسيما أن البلد الآن بحاجة ماسة ومنذ إطلاقه لوضعه موضع التنفيذ الفعلى للقضاء على حالة الترهل الإداري والفساد.

وقال حليل: أنا أرى أن هناك شيئاً من الشخصية في آلية العمل في هذا المشروع، ولم يعط حتى تاريخه الأهمية التي تتناسب مع أهميته، ومازال جبراً على ورق (يشكل أو بأخر) متسائلاً: وبعد أن أفل المشروع العائم بشكل كامل فعلى حساب من هذا الزمن الشائع؟!

وأشار حليل إلى أن توجيه رئيس الجمهورية خلال هذه الجلسة خلق منتجية واحدة ومتجانسة لكل الوزارات، مضيفاً: وفي المؤتمر الثالث للجمعية البريطانية السورية تمت مناقشة الرؤية الوطنية المتكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار البرنامج الوطني التنموي لسوريا

في القطاع الحكومي، وزيادة في فعاليتها. من جانب رئيس الجمعية العلمية السورية للجودة هشام حليل أن المشروع الوطني للإصلاح الإداري برنامج من الكامل يحمل مقومات تسييره برامجاً من حيث وجود مدخلات وأالية وبرامج وإدارات عمل ومخرجات قابلة لقياس، وأصفاً إياه بأنه برنامج وطني بامتياز وعملية متكاملة.

وأوضح حليل أن التنمية والإصلاح الإداري هما عملية تسعى للارتفاع والنهوض بمستوى العمل الإداري من خلال الاعتماد على الآليات المتعلقة بضبط العمل وتنظيمه والتصدي للمشكلات والعقبات. ومن خلال كونه مدخلاً للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما في مرحلة بناء سوريا المتعددة ما بعد التحرير والانتقال إلى التنمية الشاملة من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مضيفاً: ودليل ذلك يأهمية هذا المشروع أن من أطلقه هو رئيس الجمهورية بجتماع (ترأسه) لجلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٦/٧/٢٠١٧، أي منذ عامين تماماً.

وأشار إلى أن البرنامج يعادل (يفترض أن يعادل) ما أجزته سوريا في قتالها للإرهاب الخارجي على مدى السنوات الثانية السابقة، وما قدمنه من شهداء ودماء، وعلى رأس هذا الإنجاز مكافحة الفساد الذي هو البيئة الحاضنة للإرهاب، وهو الوباء الذي يقف في وجه إعادة بناء سوريا المتعددة، لأنها إحدى مهام مديرية التنمية الإدارية التدريب والتأهيل أن يتحقق الكوادر العاملة

التنظيمية للجهة العامة واقتراح تحديث الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي، ومراجعة النظام الداخلي للجهة العامة. وأوضح المصدر أولويات الإصلاح الإداري بأنها تشتمل، تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، عن طريق رفع الفعالية وتحسين كفاءة الأجهزة الحكومية، وزيادة قيمة الجهاز الحكومي على مواجهة المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية بشكل فعال، وزيادة التوافق بين حجم ونوعية الجهاز الحكومي، ومتطلبات العمل وتوجهاته المستقبلية، وتحقيق الهدى وتدخل الصالحيات وتعدد الجهات الوصائية.

ولفت إلى أن العمل في المشروع يشمل إعداد القيادات الإدارية العليا والوسطى والدنيا وتأهيلها، من خلال تطوير نظم ومعايير اختيار القيادات الإدارية في الجهاز الحكومي ومؤسسات القطاع العام وشركاته، وتطوير نظم إعداد القيادات الإدارية وتأهيلها، وتحديث نظم الترقية للقيادات الإدارية، والمساعدة عن الأداء والإنجاز، وتطوير القوادن والتشرعيات الإدارية.

وقال المصدر: من الصعوبات التي تواجه المشروع أن مؤسساتنا في سوريا تعيش حالة ترهل، وتنشر فيها حالة ضعف الإنتمة وأساليب العمل التقليدي وضعف أساليب التدريب والأنتمة والتخطيم الإداري والتوصيف الوظيفي، ناهيك عن مقاومة التغيير، من الأشخاص الفاسدين، الذين لا يمتلكون مصلحة بوجود مشروع وطني للإصلاح الإداري. وتابع: إضافة إلى قدم بعض الأنقمات والقوانين النافذة، كان يشغل الشاغر الوظيفي أي شخص يحمل شهادة جامعية، بغرض النظر عن طبيعة الشهادة المطلوبة لأداء هذا العمل، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام التوظيف تبعاً للمسوبيات، إضافة إلى عدم وجود كادر مؤهل، وهذا يتطلب وقتاً سوأة لناحية إحل كادر جديد مؤهل، أو تأهيل الكادر الموجود، وبالتالي عملية التغيير تحتاج إلى وقت ولا تتم بعضاً سحرية، وخاصة في ظل واقع تعشه مؤسساتنا في سوريا. ورأى المصدر أنه من البدائي كون إحدى مهام مديرية التنمية الإدارية التدريب والتأهيل أن يتحقق تشغيل الكوادر العاملة

أمين الجالية السورية في مصر رجل الأعمال عمار الصباغ:

لا تقديرات دقيقة لرؤوس أموال السوريين في مصر لكنها تتجاوز ١٠ مليارات دولار بمائة منها في النسيج

لمدة لا تتجاوز السنين، وبذلك سوف يقوم الصناعيون بمنافسة التهريب وأيضاً يكونون قد تعاافوا من جميع الخسائر التي لحقت بهم الناتجة عن الحرب التي تعرض لها البلد.

تواصل خجول؟

فيما يخص تواصل رجال الأعمال السوريين في مصر مع الحكومة واتحاد غرف الصناعة وقطاع الأعمال في سورية لتلخيص الصعوبات أمام عودة رؤوس الأموال السورية المهاجرة قال الصباغ: «نقوم حالياً بالتواصل مع اتحاد غرفة الصناعات في سورية لتعليم حجم الاستيراد والتصدير من مصر إلى سورية والعكس». وأوضح الصباغ أن التواصل بشكل عام يقتصر على زيارة رجال الأعمال فارس الشهابي وسامر الدبس، ومحمد السواح.

وأضاف: «للأسف عدد قليل من رجال الأعمال الذين بدؤوا بالاستثمار في سورية مجدداً، ولا يتجاوز عددهم عشرة أشخاص، منهم جورج موصلي حنين، مصطفى بدبوبي، فراس ديري، عمار بيته جكلي، وقد قمت أيضاً بإعادة تشغيل منشآت أمكها في سورية».

وأكد الصباغ أن أهم رغبة لدى السوريين هي إعادة تشغيل مصانعهم المتوقفة في سورية والاستفادة من الفرص التي حصلوا عليها كأسواق في مصر، وخصوصاً الأسواق الإفريقية، «لكن ما يخيف رجال الأعمال هو موضوع المعابر وتهريب البضائع من تركيا لسوريا والذي يشكل عائقاً كبيراً للصناعيين، والتي تقوم الحكومة بدورها بمعالجة هذا الوضع في الوقت الحالي، بالإضافة لإصدار أي قرار منع مغادرة لرجال الأعمال لسبب بسيط، كالتأخير في سداد فاتورة كهرباء أو ضريبة مالية أو تغمر مالي ناتج عن الحرب، وهذا ما يؤخر ترميم وتأهيل مصانعهم المدمرة وإعمارها من جديد».



التفكير في العمل لإعادة تأهيل منشآت أو بناء مصانع وغيرها». وأضاف: «تعمل الحكومة على إصدار قانون استثمار جديد يتضمن محفزات جيدة جداً للصناعي السوري، بغض النظر عن ضعف الكهرباء في حل وزيادة أسعار مواد الطاقة وعدم وجود عمالة كافية وعدم وجود أسواق تصديرية متاحة، إلى جانب العقبات المفروضة على السوريين وصعوبة التحويل من سوريا وإليها». إلا أنه سيلعب دوراً مهماً في تحسين مناخ الاستثمار في سورية، لذا يجب الإسراع بإصدار هذا القانون».

وتابع الصباغ: «اقترحنا سابقاً على الحكومة، زيادة دعم التصدير وتخفيف أسعار الطاقة عن الصناعيين

المهمة أيضاً». وبين الصباغ أن مجالات التصنيع في مصر مقتوية بشكل كبير وهناك تسهيلات للاستثمارات الأجنبية «والسوريون في مصر يعاملون معاملة الضيف الكبير الواجب احترامه».

تشغيل المنشآت المتوقفة في سورية

بخصوص تشجيع رجال الأعمال السوريين في مصر لإعادة تشغيل مصانعهم في سورية وإعادة إقلاع مشاريعهم التي توقفت بسبب الحرب الإرهابية على سورية قال الصباغ: «نقوم كرجال أعمال موجودين في مصر ببذل كل الجهود لحدث جميع الصناعيين على إعادة ترميم وتشغيل مصانعهم في سورية، وقد قمنا سابقاً بزيارة رئيس مجلس الوزراء سamer الدبس مشكوراً بدعوة أكثر من ١٥٠ رجل أعمال، وألقى كلمة مهمة تحدث فيها عن عودة ردة فعل الأعمال، وأعلن على الملا أن الحكومة جاهزة تماماً لتلذيل جميع العقبات أمام جميع رجال الأعمال».

وأضاف: «رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية ورئيس غرفة صناعة حلب فارس شابي قام مشكوراً بزيارة مصر، حيث قام رئيس الجالية السورية بيسل صمامية بدعوة عدد من رجال الأعمال الذي يزيد عددهم على ١٥٠، وألقى الشابي كلمة مهمة بتوجهه كلمة الدبس نفسه وعلى المنوال نفسه».

وجزم الصباغ بالقول: «إذا لم تقم الحكومة بإلغاء منع المغادرة لدى المترشرين في القروض خلال الأزمة ومنع المغادرة للمتخلفين في دفع فواتير الكهرباء، الضرائب، أجور عمال وبعض الأمور المالية الأخرى، فلن تستطيع أن تعطي الثقة للمستثمر السوري، سواء أكان من نوعاً من المغادرة أم لا، وذلك يحيط البدء في

علي نزار الأغا

صرح الأمين العام للجالية السورية بمصر ورجل الأعمال عمار الصباغ لـ«الاقتصادية»

بيان لا تقديرات دقيقة لرؤوس الأموال
السورية في مصر، «ولكن بقدرنا نستطيع القول بأنها حلت تجاوز ١٠ مليارات دولار أمريكي، مقدمة إلى صناعات نسيجية بنسبة ١٠٪، وصناعات غذائية بنسبة ١٠٪ وحوالي ٥٪ بين مطاعم وورشات مهنية ومطاعم وجبات خفيفة.. وغيرها».

وعن التقديرات التي تنتشر بين الدين والآخر
غير وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي قال الصباغ: «قد تكون صحيحة بنسبة لا تتجاوز ٦٠٪، لأنه حتى الآن لا يوجد أي إحصاء حقيقي لهذه التجمعات

السورية في مصر، ونحن بدورنا كأعضاء مجلس إدارة الجالية السورية نسعى بقدر الإمكان لتحديد هذه الأرقام، وهذا أمر يتطلب الكثير من الوقت والجهد».

وأضاف الصباغ: «لم نتعامل نحن كسوريين بموضوع الدعوات المناهضة للاستثمارات السورية في مصر، بل المصريون أنفسهم قاموا بالدفاع عبر صفحات التواصل الاجتماعي، وغير وسائل الإعلام المصرية

مسؤولون اقتصاديون عن المرحلة السابقة ارتكبوا أخطاء فادحة أدت إلى هدر المال العام لم تتم مساعلتهم

مدير مالية دمشق محمد عيد: الإدراة الضريبية مترهلة وتعاني ضعف النزاهة

ضعف الرواتب أدى إلى تفشي الرشوة والفساد في المالية

المجتمعات التي تتعرض إلى عقوبات جزائية شديدة تصل إلى السجن يقل فيها نسب التهرب الضريبي.

خطر اقتصادي

للتهرب الضريبي آثار خطيرة على الاقتصاد، لأن انخفاض الحصيلة يؤدي إلى خسائر في ميزانية الدولة ما يجرها على تقليص المشاريع الاستثمارية، وكذلك يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة، ما يؤثر سلباً في نوعية الخدمات (صحة، تعليم، رواتب.. وغيرها). وهذا بين عيد أنه عندما لا تكفي سياسة التقشف لتفادي العجز المالي تضطر بعض الدول إلى القروض الخارجية، ما يخلق أزمة جدية تتعلق بالتسديد، وكذلك للتهرب الضريبي آثار اجتماعية، إذ يؤدي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، وبذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

كما يشكل التهرب الضريبي جريمة اقتصادية لما يحدثه من آثار ضارة على الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الحصيلة وحرمان الدولة من الحصول على الإيرادات المطلوبة وبذلك لا تستطيع ممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي علىوجه المطلوب.

بلا نتيجة؟

شدد عيد على ضرورة إعادة النظر بالتشريعات الضريبية الحالية، لكونها لم تحقق النتيجة المرجوة بتأمين وفرة في التحصيلات، ولا بالوصول إلى العدالة الضريبية، «ونرى ضرورة العمل على تبيئة البيئة التشريعية للعمل وفق مبدأ التوافق الذاتي في معالجة التكاليف الضريبية، إضافة إلى إعادة النظر في طرق الاعتراض والعمل بمبدأ المحاكم الضريبية».

وأضاف: «كذلك يجب العمل على سرعة إنجاز قانون الضريبة الموحد على الدخل مع العلم بوجود تجربة سابقة في سوريا من خلال قانون الضريبة العام على الإيرادات العامة بالقانون رقم ١٣٠ لعام ١٩٦١». «وإلى ذلك يجبر العمل على بناء نظام معلوماتي وللحذر من هذه الظاهرة يجب العمل على بناء نظام معلوماتي متكامل مؤتمت للإدارة الضريبية، بحيث يشمل الإجراءات الضريبية كافة وتسجيل جميع المعلومات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين سواء كانوا مكلفين أو غير مكلفين ومنح رقم ضريبي لكل منهم لاستخدامه في جميع التعاملات في وزارة المالية والجهات العامة الأخرى». ومن المهم تأهيل العاملين في القطاع الضريبي وتعزيز القدرات البشرية عبر زيادة التوعيendas والمكافآت والحوافز المادية للعاملين في الإدارة الضريبية وزيادة عدد ونوعية الدورات المتخصصة، والاعتماد على مديرين خارجين في بعض الاختصاصات «تأمين، مصارف، وغيرها».

عقوبات مشددة

يرى عيد أن الحد من التهرب الضريبي مرتبط أيضاً بتفعيل النص الجزائي، وذلك من خلال تشديد عقوبة المتهرب ضريبياً بحيث تصل إلى السجن، إذ إن فرض عقوبات غير متشددة على المتهربين لا يحقق الردع المطلوب، ما يشجع الكثيرين على التهرب إذا كان العائد المتحصل أكبر من العقوبة المفروضة.

ومن العوامل المهمة جداً للحد من هذه الظاهرة من العاملين في الإدارة الضريبية منعاً باتاً من العمل كمحاسبين لدى المكلفين وفرض أشد العقوبات على العاملين في هذه الحالة، إضافة إلى تفعيل عمل جهاز الاستعلام الضريبي وتطويره ليتحقق الفائدة المرجوة من وجوده.



■ عبد الهادي شباط

لا يزال ملف التهرب الضريبي من أكبر الملفات المتروكة بعيداً عن الاهتمام الجاد من الحكومة، وتقول هذا بناء على النتائج، وسط حدث دائر منذ اشتداد الحرب الإرهابية على سوريا حول قلة الإيرادات، يتافق بشكوى أقطاب الحكومة كلما تحدث مطالب برؤساء الأجر والرواتب وتحسين الوضع المعيشي والمستوى الخدمي للمواطنين.
مدير مالية دمشق محمد عيد تحدث لـ«الاقتصادية» بحربة عن هذا الملف الشائك الذي يحرم الخزينة من مئات مليارات الليرات المهدرة، ونحن بأمس الحاجة لكل ليرة زيادة في الخزينة.

عيد بين أن الخل في ملف التهرب الضريبي يكمن في التشريع الضريبي والإدارة الضريبية على حد سواء، فالتشريع الضريبي الحالي لم ينجح في تأمين إيرادات ضريبية أكثر للموازنة العامة للدولة، والإحصائيات تشير إلى انخفاض الإيرادات قبل وأثناء الأزمة، وكذلك النظام الضريبي الحالي لم يستطع تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وخاصة بين مكلفي ضريبة الدخل على الأرباح والدخل المقطوع، لكون التناقض يعتمد على المنهجيات القديمة في تقدير رقم العمل، ومن المساوئ كذلك اعتقاد عملية الإصلاح التشريعي على التنفيذين بشكل كلّي، ما أدى ذلك الترزيز على الانقطاع من المنبع بسبب ضعف الإدارة الضريبية التي لم تكن أفضل حالاً، فهي إدارة ضعيفة تفتقد إلى الكفاءة وتعاني ضعف النزاهة إضافة إلى كونها مصابة بالترهل.

قامت الإدارة الضريبية خلال الفترة السابقة بالعمل على تقسيم مكلفي زمرة الأرباح الحقيقة إلى ثلاثة شرائح: «كمبار المكلفين، متوسطو المكلفين، صغار المكلفين»، وبعد مرور فترة زمنية طويلة نسبياً أدى إلى تفشي ظاهرة الرشوة، والفساد المستشري داخل الإدارة الضريبية أدى إلى ضياع حقوق الخزينة وزيادة معدلات التهرب الضريبي، في الوقت الذي فيه أغلب أصحاب الدخل المحدود ومن العاملين في الدولة والمسلجين في التأمينات الاجتماعية لا يستطيعون التهرب، لأن الضريبة تقطع مباشرة من رواتبهم، نرى في المقابل أثرياء يملكون عشرات المليارات وهذه الثروات المتراكمة هي نتاج تهرب ضريبي عبر عشرات السنوات.

ظاهرة

تحدث عيد عن التهرب الضريبي كمشكلة عالمية قديمة قدم وجود الضريبة وجده يختلف بين دولة وأخرى، وتشير بعض الدراسات إلى أن حجم التهرب الضريبي بالنظام الضريبي، وبالتالي هذا يؤدي إلى زيادة ميل المكلفين للتهرب تزامناً مع ضعف الإدارة الضريبية الذي يشجع على التهرب.

ومن المسبيبات التي يمكن الحديث عنها هي الجزائية، وفي حال كان الجزاء كبيراً يقل التهرب والعكس صحيح، فإذا كانت قيمة العقاب أكثر من المنفعة التي تقد المكلف إثر تهربه من الضريبة في هذه الحالة يبتعد المكلف عن التهرب والعكس صحيح، حيث إن

الأخر من ذلك بحسب عيد كان فشل الهيئة في تنفيذ مهامها الأساسية، وهي الإشراف على عمل الماليات في المحافظات، ومن أهم عوامل فشل الهيئة العامة للضرائب والرسوم في أداء مهامها هو نقل العاملين المعاقبين إلى مفاصيل إشرافية بالإدارة المركزية وذلك

مطلوب من العاملين في الإدراة الضريبية من العمل كمحاسبين لدى المكلفين وفرض أشد العقوبات بحقهم

الليرة والدولار.. ماذا جرى؟ وماذا سيجري؟

مدير العقاري: إجراءات وتدابير المركزي حّسن سعر صرف الليرة خبير نقيدي: الانخفاض مؤقت وطفيف

الصرف يتبين أن سعر الصرف حالياً طبيعي في ظل زيادة الإصدار الموجدة.

على حين تتمثل المشكلة الثانية بالأموال الموجدة في المصارف الخاصة والتي تقدر بنحو ٣ تريليونات ليرة على شكل ودائع، وأمام هذه المبالغ الضخمة من الودائع وفي ظل عدم وجود نشاط إقراض، إلا أنه يتم في الجمعيات العمومية لهذه المصارف توزيع أرباح ما يدفع إلى التساؤل عن مصدر هذه الأرباح، والتي تؤشر إلى أن المصارف تستخدم الودائع للمضاربة في سوق القطع.

وعن مساهمة تدفق الدولار السياسي أو دولار المغتربين في انخفاض سعر صرف الدولار، رأى أنه لن يكون له دور في ظل فرق سعر الصرف بين المركزي والسوق السوداء، متوقعاً أن تتم عمليات التصريف قبل الدخول إلى سوريا في لبنان أو بعد دخول البلاد في السوق السوداء، متبعاً استمرار ارتفاع سعر الصرف لكون جميع الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ارتفاعه مازالت قائمة، والانخفاض المؤقت لا يعتبر اتجاهها عاماً نحو الهبوط.

حلول

واقتراح عدداً من الحلول على المستوى القصير الأجل عبر تعديم عامل الثقة وإحساس المتعاملين بسوق الصرف بوجود تدخل قوي وفعال ومنهج للسلطة النقدية، بحيث يجب على البنك المركزي تخفيض تقلبات أسعار الصرف بالتحكم بالكتلة النقدية، إذ لا بد بداية من إحداث صدمة اسمية إيجابية في سوق الصرف تعطي إشارة واضحة للمتعاملين بقدرة المركزي على ضبط السوق ولكونه صانعاً للسياسات بالتوجه إلى تقدير السيولة كمياً لمدة قصيرة، بحيث يتم تقدير السيولة النقدية (الكاش) وتخفيف عرضها وزيادة الطلب عليها، هذا الإجراء من شأنه إيقاف الارتفاع الحاصل في سعر الصرف وزيادة الطلب على الليرة السورية وخلق صدمة تحول سعر الصرف من الصعود إلى مستوى الهبوط.

وبالتوازي يتم اتخاذ عدد من الإجراءات تتمثل بالتوجيه لشركات الصرافة بتسليم الحالات بسعر السوق ولو بشكل مؤقت، بما يتيح استجرار نحو مليوني دولار يومياً ما يعادل ٦٠ مليوناً شهرياً من إجمالي الحالات التي تدخل البلاد بصورة غير شرعية، وبالتزامن يتم رفع سعر الفائدة للودائع في المصارف لتشجيع المواطنين على الإيداع.

وتتابع في ظل النقص الكبير في الإيرادات العامة للدولة، وال الحاجة المتزايدة لمصادر تمويل إعادة البناء، وبالوقت نفسه السيولة الكبيرة في المصارف وعدم وجود منفذ استثمارية من الضروري إصدار سندات وأذونات الخزينة لتوظيف تلك السيولة في حل مشكلة العجز الكبير في الموازنة بشكل لا يكفل الاقتصاد المزيد من التضخم، فيمكن مبدئياً إصدار سندات طولية الأجل (أكثر من خمس سنوات) تذهب لوزارة المالية لسد العجز وتستخدم لأهداف خاصة بإعادة الإعمار، وتتمتع بميزاً خاصة كإعفاء من الضرائب والرسوم.

وعلى الأمد الطويل الأجل يجب التركيز على تفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل أكبر، بالطريقة التي تسمح للدولة التأثير في السوق المالي، من خلال تفعيل سوق الأوراق المالية الحكومية وإصدار سندات وأذونات الخزينة عندما يتضمن معدل التضخم لحدود معقولة تسمح بتحديد معدلات فائدة منطقية عليها، والعمل على تفعيل سوق العمليات المفتوحة للتحكم بالعرض النقدي من خلال السوق الثانوية.

وختم الخبر قائلًا: من الضروري إغلاق المجال أمام التصریحات والإشعارات لمنع تأثيرها في السوق، مضيفاً: هناك أطراف عدة تتحدث عن سعر الصرف، وزارتا المالية والاقتصاد .. على حين هناك غياب شبه كامل للمركزي، فمتلاً موضوع إعادة قطع التصدير رغم مرور نحو شهر لا توجد ملامح واضحة من المركزي عن الموضوع، على حين أنه يترتب عليه إدارة التصریحات بشكل واضح ومخطط وبشفافية تقنع المواطن.



نائب مدير التنفيذى لسوق الأوراق المالية: طرح أدوات الخزينة سيسهم بسحب السيولة ودعم تحسن سعر الصرف

وجود تطبيقات وطنية تستطيع مواجهة التطبيقات والبرامج التي تتم إدارتها من الخارج، والتي تهدف إلى التلاعب بسعر الصرف وضرر الاقتصاد، مضيفاً: وبما يسمى بعرض أسعار الصرف بصورة موضوعية تناهياً واقع السوق بشكل فعلي، بحيث يتم بيع وشراء العملات عبر هذا التطبيق وفقاً للأسعار المعروضة بشكل فعلي، وليس مجرد تنصير الإشاعة والمضاربة.

انخفاض مؤقت

في الجانب الآخر رأى خبير نقيدي أن انخفاض سعر الصرف طفيف، واصفاً السعر بالمتقلب، مضيفاً: الانخفاض المؤقت لا يعد انتصاراً للسياسة النقدية. وأعاد الانخفاض في السعر في الأيام الأخيرة إلى قيام التجار بسبب وجود حالة ركود وجوده في الأسواق وانطلاقاً من رغبتهم في تحويل سيولتهم من الليرة إلى الدولار، وعبر بث الإشاعات عن انخفاض سعر الصرف أو عن طريق ضخ مبالغ من الدولار في السوق، ما يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف، ليقومون بعد ذلك بشراء الدولار بكميات كبيرة وبسعر منخفض، وتابع: هذا ما أطلق عليه «لم الأرباح».

وأشار إلى أنه لا يوجد أي مستجدات تساهم في انخفاض سعر الصرف ولا إجراءات فعلية قام بها المركزي أو الحكومة تسمى في تخفيض سعر الصرف، مضيفاً: والدليل عدم انخفاض سعر الذهب، ورأى أن أدوات الخزينة هي موجهة للمصارف، ومن السيولة الموجودة لديها بالعملة السورية على حين أن المشكلة هي المبالغ الموجودة في السوق.

وبيّن الخبر أن المشكلة من الجانب الاقتصادي تتمثل بالإصدار النقدي لترميم الموازنة بدءاً من عام ٢٠١١ حتى نهاية الموسم السياحي، حيث يفترض أن يوجد مع انتهاء الموسم توازن بين العرض والطلب واستقرار في سعر الصرف.

وتقع على استمرار تحسّن سعر الليرة أمام الدولار، تكون إجراءات السياسة النقدية تصب في هذا الإطار، مضيفاً: يسهم في ذلك بداعِ موسم الصيف وما يرافقه من زيارة للمغتربين والطلاب إلى البلاد، ما يفتح المجال أمام دخول الدولار إلى البلاد، الأمر الذي ينعكس على تحسّن سعر صرف الليرة السورية.

استمرار الانخفاض

من جانبة رأى الخبير الاقتصادي سامر كسبار أن ارتفاع سعر الدولار خلال الأسبوعين الماضيين ليس له أي أسباب اقتصادية، ويعود إلى الرعب لدى المواطنين وتوجههم إلى الأدخار والاكتتاب، وليس بسبب وجود طلب تجاري لتمويل المستورّدات.

وبين كسبار أن توقف الخط الائتماني منذ الخامس عشر من تشرين الأول لعام ٢٠١٨ كان سبباً رئيسياً في ارتفاع سعر الصرف، مضيفاً: ومع عودته ستدعم سعر استقرار سعر الصرف، وبالأيدي إلى الانخفاض التدريجي، إلى جانب غيره من المتغيرات الاقتصادية الإيجابية كبدء الموسم السياحي واقتراب عيد الأضحى وجميعها تأتي في جانب تحسّن سعر السيولة، وتابع: إلا أنه من الصعب الوصول إلى سعر المركزي لكون هذا السعر غير صحيح.

وتقع كسبار أن يستمر الانخفاض في سعر الصرف حتى نهاية الموسم السياحي، حيث يفترض أن يوجد مع انتهاء الموسم توازن بين العرض والطلب واستقرار في سعر الصرف.

وأضاف: لأن سعر الصرف يتتأثر بالعرض والطلب.

ومع وجود حدث عن مبالغ كبيرة تقدر بنحو ١٠٠ مليون، سيتم إدخالها إلى الخزينة من الممكن أن يدعم هذا سعر الصرف لفترة قصيرة وإلى ما دون الـ ٢٠ بالمائة.

وقال ياغي: فوجئت بمدة الأذونات القصيرة التي تبلغ

■ محمد رakan مصطفى

بعد ارتفاعات متتالية لسعر الصرف وتخطيه مستوى ٦٠٠ ليرة للدولار، الذي رافقه صمت للمركزي، خرج عنه حاكمه حازم قرقول الذي وصف الانخفاض بالوهبي، عاد تدريجياً للتحسن منخفضاً إلى مستوى ٥٩٠ ليرة، وسط انقسام في باستمرار التحسن أو عودة سعر الصرف إلى الارتفاع.

المدير العام للمصرف العقاري الدكتور مدين علي بين لـ «الاقتصادية» أن تحسن سعر الصرف لليرة السورية أمام الدولار يأتي نتيجة لمجموعة من الإجراءات والتدابير التي قام بها مصرف سوريا المركزي، عبر وضع ضوابط تحد من عملية الاختلال في سوق القطع، معتبراً أن هذا الانخفاض عزّز من إجراءات الثقة بالمركزي نسبياً.

وتقع على استمرار تحسّن سعر الليرة أمام الدولار، تكون إجراءات السياسة النقدية تصب في هذا الإطار، مضيفاً: يسهم في ذلك بداعِ موسم الصيف وما يرافقه من زيارة للمغتربين والطلاب إلى البلاد، ما يفتح المجال أمام دخول الدولار إلى البلاد، الأمر الذي ينعكس على تحسّن سعر صرف الليرة السورية.

ويرى على أنه لا يمكن الفصل بين تأثير سعر الصرف والإشعارات، مؤكداً أن انخفاض سعر صرف الليرة في الفترة الماضية كان لإشعارات دور كبير فيه، محملًا المسؤولية في ذلك لسلوك بعض المصارف، إضافة إلى التهويل من بعض المختصين وغيرهم عبر توقعهم وتقنهم بسعر الصرف غير المبني على أساس علمية أو دراسات أو حتى إمام بالواقع التقديري بشكل دقيق.

وهما يشار عن تحكم الحكومة بسعر الصرف إذ تقوم برفعه وخفضه في أوقات محددة كالرواتب أو عند حاجتها للقطع، تقى على ذلك بشكل قطعي، وقال: لا صحة لكل ما يثار حول هذا الموضوع.

ووصف على ذلك بأنه غير منطقي، مبيناً أن هذا الأمر له انعكاسات خطيرة لا يمكن أن تكون موضوع تجريب أو رهان، وتتابع: المشكلة الأساسية هي إطلاق البعض للأحكام المتسرعة غير المثبتة بوقائع حقيقة.

أذونات الخزينة

بدوره اعتبر نائب مدير التنفيذى لسوق الأوراق المالية كنان ياغي أن طرح أدوات الخزينة سيسهم بسحب السيولة وبالتالي دعم تحسّن سعر صرف الليرة، وإن لم يكن بشكل كبير ولملمسه. وأوضح ياغي أنه وغير سحب السيولة من المصارف يفتح المجال أمام المواطنين للايداع في المصارف بعد أن كانت متوقفة عن قبول الإيداعات بسبب السيولة الكبيرة لديها، معتبراً أن ذلك منعكسه إيجابي على سعر صرف الليرة، لكن عدم تمكن المواطنين من الإيداع في المصارف ساهم بتخليهم عن الأدخار بالليرة السورية والتحول إلى الأدخار بالدولار.

وأضاف: وأن سعر الصرف يتتأثر بالعرض والطلب.

ومع وجود حدث عن مبالغ كبيرة تقدر بنحو ١٠٠ مليون، سيتم إدخالها إلى الخزينة من الممكن أن يدعم هذا سعر الصرف لفترة قصيرة وإلى ما دون الـ ٢٠ بالمائة.

وقال ياغي: فوجئت بمدة الأذونات القصيرة التي تبلغ

■ خبير اقتصادي: استمرار بانخفاض سعر الصرف حتى نهاية الموسم السياحي واستقرار بعده

ع الورتر

مبادرة «الـ ١٠ مشاريع»

رغم تمعظها كـ(دق على الصدر) استدعاء الشعور بالخذلان من رجال الأعمال بعدهما اكتفوا بالوجوديات الخطابية خلال اجتماعات الحكومة (الاستثنائية) مع اتحادات الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة الشهر الماضي!.. تبدو مبادرة (الـ ١٠ مشاريع لـ كل محافظة) التي طرحتها رئيس مجلس الوزراء الأسبوع الماضي مكنته إلى الدرجة التي يتطلب معها انفاس فكري عميق في أروقة الاستشارات لتمييز قدرتها على تحقيق تنمية مكانية تُحشد عبرها الميزات المحلية ضمن بوتقة الاقتصاد الوطني وتدعيم القدرات التشغيلية والشراكة على المستوى الأفقي، وخاصة في المحافظات المتدهورة من حيث المؤشرات الاقتصادية عطفاً على تدهور مماثل مؤشراتها السكانية.

القليل الذي نقل عن الاجتماع، أظهر تباينات واضحة – ومنطقية – بين الرؤى التنموية لرئيس المجلس، والجذوى الاستثمارية المتمترسة خلف قوائم دفترية وجداول (العمليات الأربع) التي يتمسك بها وزير المالية عادة لـ (قبول/ رفض) أي مبادرة يترتب عليها انتراع أموال من خزانة.

اختلاف وجهات النظر يتواءزى مع الاختلاف بين مهام صاحبيها، فرغم أن (عدسات) وزير المالية هي في الحياة الواقعية أكثر سماكة بشكل ملحوظ من تلك التي يضعها رئيس المجلس على عينيه، إلا أنها صُنعت – مهنياً – لترمك كل مشروع استثماري من نافذة (الربح والخسارة) المغايرة تماماً لتلك التي يفضل رئيس المجلس إطلالتها الاجتماعية والتنموية.

الأكثر لفتاً خلال الاجتماع، سجله رئيس هيئة تخطيط الدولة بذهابه لاستعارة (الكُرْكُل المهني) لوزير المالية، وكما هو متوقع، فقد شاهد انعكاساً مقلوباً لتقاليد مؤسسته التي عادة ما ترتدى عدسات أكثر شبهاً بتلك التي يرتديها رئيس المجلس! أما وقد سار الأمر على ما سار عليه، فربما يجد المرء تفسيراً لذلك بأن وجهة نظر (تخطيط الدولة) لا تزال عالقة في زوبعة (مشروع إصلاح القطاع العام) الذي عملت عليه مؤخراً، وبالرغم من فشلها الذريع، إلا أن بعض أدرانه ما زالت تتدلى من مفهوم (الربح) الذي تم اعتماده كمحدد نهائي لمصيرها!

عملياً، ورغم انسجامه الظاهري مع نواميس الاستثمار، قد لا يكون (الربح) المقياس الأجدى لتحديد مطاحر (التوقف/ الاستئمار) لشركات القطاع العام، ولا للأomal التي تحدو مبادرة (الـ ١٠ مشاريع) لتحرير الاقتصاد الوطني من بعض حمولاته الراهنة، فهذا الرأي، وزيادة على خطه بين الجدوين الاستثمارية والتنموية، إنما يتجاهل دور (الدولة) التقليدي في إقامة البنية التحتية التي لا تتمتع بجدوى (استثمارية) مباشرة على سبيل المثال، إلا أن إنشاعها يتم وفقاً لجدوى (اقتصادية تنموية) في المدى المنظور، تجر وراءها ربحاً مؤكداً المدى الأبعد، لذلك لربما نحتاج اليوم إلى وضمة وبعضاً من الشعر كالذي جسدته رئيس المجلس في مبادرة (المشاريع الـ ١٠) كمدخل محتمل نحو إعادة تركيب بنى اقتصادنا الاجتماعي المفككة.

إلى جانب ذلك، ومع كل التمنيات بـألا تتشارك مثواها الأخير مع معلقتي (الصناعات التصديرية) و(إحلال المستوردات) وغيرهاما.. قد تكون مبادرة (الـ ١٠ مشاريع) أرضية لكتلتهم، ونقطة ارتكاز لتعاف متسلاً شرط تعظيم منحاها الإنثاجي عبر الاستعانت بالسلع ذات المدخلات المحلية التي أعلنت وزارة الاقتصاد عن ترشيحها للدعم في برنامج (إحلال المستوردات)، كما يمكن لها أن تشكل قفزة فوق (عنوسه) هيئة الاستثمار تخرج بها من قمقها الاحتياطي، عبر إحداث خلللة في البيئة الاستثمارية قوامها مشاريع (قائدة) تساعده على رفع عتلتها القائمة.

مبادرة (الـ ١٠ مشاريع) باتت براءة اختراع مسجلة لرئيس مجلس الوزراء، وفيما لو نجحت أو فشلت، فسيُنظر إليها على أنها بصمتها في مستقبل الاقتصاد الوطني، ولربما هذا السبب أدعى لجعلها محطة اهتمامه البالغ

علي محمود هاشم

ماذا بعد إلغاء اتحاد المصّدرِين؟

«المالية» و«الرقابة المالية» تشاركان في اللجنة لدراسة نعمات وآليات الصرف

الاقتصاد: الإلغاء سيعطي «رشاقة» أكثر للتصدير



▪ محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد قانوناً يلغى اتحاد المصّدرِين وتشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مهمتها تصفية أعمال الاتحاد وتحديد الحقوق العائد له والالتزامات المترتبة عليه على أن يتم تحديد المدة بثلاثة أشهر كحد أقصى.

وكشفت مصادر مطلعة في وزارة الاقتصاد أن اللجنة من الممكن أن تأخذ دوراً تاماً في تصفية حقوق باعتبار أنها من ستعل على تصفية حقوق الاتحاد، وبالتالي فإنها ستعرف أين صرف الأموال.

واعتبرت المصادر أن الموضوع حساساً، لذلك فضلت عدم الخوض في تفاصيل الموضوع حتى يتم تشكيل اللجنة التي ستعمل على تصفية أمور الاتحاد.

لا تصور عن الإيرادات

وكشف مصدر في وزارة الاقتصاد أنه لا تصور حالياً عن إيرادات الاتحاد، وهذا سيتم تحديده من ضمن اللجنة التي ستتشكل لتصفية أمور الاتحاد، مشيراً إلى أن اللجنة ستشارك فيها وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية.

وأوضح المصدر أنه سوف يتم دراسة كل الأمور المتعلقة بموضوع الاتحاد عبر اللجنة بما فيها آليات الصرف والنفقات وغيرها، كاشفاً عن أن عائدات الاتحاد ستعود إلى الخزينة العامة.

وأشار المصدر إلى أنه لا يوجد اتحادات مصدرِين في دول المنطقة، بل هناك جماعات للمصّدرِين وذلك أنه لا يوجد شيء من ذلك على الرغم أن ذلك ساهم في رفع سعر الصرف وكانت مجرد أوهام.

ورأى جنيدان أن الأسباب الموجبة التي عرضتها وزارة الاقتصاد حول إلغاء الاتحاد كانت ضبابية، وبالتالي تمت المطالبة بأن يكون هناك أعضاء من مجلس الشعب لمتابعة الموضوع مع اللجنة، مشيراً إلى أن هناك خشية أن يتم إلغاء الاتحاد توقيعاً على الأموال المهدورة، وألا يكون هناك محاسبة للمؤسسين.

واعتبر جنيدان أن الحكومة تتحمل جزءاً من المسؤولية في عملية تأسيس الاتحاد لأنها لم تتابع العديد من المواقع بما في ذلك تنفيذ المشروعات، معتبرة أن المتابعة تُمكّن من وضع اليد على باب من أبواب الفساد، مشددة على ضرورة أن يكون دور الحكومة مضاعفاً في هذه المرحلة.

وأضاف رزق: الحكومة يجب أن تعمل بشكل مُؤسسي، وأن يكون لدى كل وزارة خطة، وأن يأتي الوزير ليحمل عمل الذي قبله باعتبار أن هناك خطة خمسية لهذه الوزارة، مشيرة إلى أن اكتشاف وزير الاقتصاد لعدم جدوى الاتحاد لا يعتبر من ذنبه، إذا كان الاتحاد مقصراً في مرحلة سابقة ولم يتم تقييمه.

وكان هناك شبه إجماع في مداخلات أعضاء مجلس الشعب حول عدم جدوى وجود الاتحاد واعتباره عبئاً على الاقتصاد السوري، حتى إن بعضهم اتهم المسؤولين عليه بالفساد وضرورة محاسبة المقصرين في حال ثبت ذلك، كما أن البعض وجّه انتقادات حول أداء المعارض في الخارج، مطالبين بتشكيل لجنة من المجلس للتتحقق في موضوع المعارض، إضافة إلى البيانات التي كان يقدمها الاتحاد إلى الحكومة.

تحديد المدة لمنع التلاعب

وأكد النائبة جورجينا رزق أن القانون حدد عمل اللجنة بـأن تقوم بتصفية أمور الاتحاد، وسوف يتم تشكيلاً لها من وزارة الاقتصاد، مشيرة إلى أنه يجب أن يكون هناك رقابة وتفتيش على الاتحاد سابقاً.

وفي تصريح لـ«الاقتصادية»، أضاف جنيدان: تم إغلاق العديد من اتحاد غرف الصناعة والتجارة كانوا يقومون بدور اتحاد المصّدرِين، موضحاً أنه طالب باستيراد الخيط ما شكل خسارة للمعامل التي تنتج هذه المادة إلى جانب الأقمشة داخل سوريا.

واعتبر أن إغلاق هذه المعامل تسبب خسائر كبيرة للاقتصاد نتيجة السياسة الخاطئة من هذا الاتحاد، متسائلاً: كيف كان هناك تضخيماً لدوره خلال السنوات العشر الماضية، ومن ثم تم اكتشاف فجوة أن هناك أخطاء في عمله.

وشدد جنيدان على ضرورة أن يكون هناك محاسبة، وأن تتتابع اللجنة أدق التفاصيل، معتبراً عن أنه يجب أن

المعارض.. رسائل الاقتصاد السوري

شركات بالجملة وعناوين لافتة في ثلاثة معارض تخصصية استضافتها دمشق دفعة واحدة

وزير الاتصالات: التعاون مع الصين في قطاع الاتصالات على رأس أولوياتنا

هذا الحراك واضحة وصححة، وكذلك ينبغي على النقابات لعب دورها بصورة كاملة، ومعها السلطة التنفيذية، التي تضع خطط العمل لتنفيذ الأفكار التي تطرحها المعارض وغيرها، مضيفاً في هذا الإطار: «نحن بحاجة إلى لغة جديدة وذهنية جديدة، حتى يمكننا مواكبة متطلبات المرحلة القادمة».

بيانات ختامية

وخلال فعاليات المعرض أكدت شركة سيرتيل في بيان لها على أن مشاركتها برعاية هذا المعرض تأتي انطلاقاً من مسؤوليتها في دعم جميع النشاطات التي تخص تقانة المعلومات والاتصالات في سوريا. وأضافت الشركة: إن معرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو نشاط سنوي ووجود شركة سيرتيل ضمنه تتيح لها أن تكون دائماً بين زبائنها على الأرض، ما يمكنهم من التواصل مباشرة معها وذلك من خلال قسم المبيعات في جناح خاص ضمن المعرض.

وبيّنت الشركة أن هذه المشاركة في المعرض تسهم في تلبية احتياجات كل المهتمين والعاملين في تقانة الاتصالات والمعلومات وخصوصاً في ظل الإقبال الكبير للمستخدمين بالاعتماد عليها في الوقت الحالي، لافتاً إلى أن المشاركة أيضاً هو تعريف زبائن الشركة على خدمة جديدة أطلقها وهي «يا هلا على كييف» وهي الخدمة الجديدة التي تعتبر الميزة الأولى في مستخدمي شبكة سيرتيل في سوريا والتي تتيح لهم تصميم باقاتهم بأنفسهم وذلك حسب حاجتهم ورغبتهم لها سواء من حيث دقة وسائل ورسائل وهي ستكون متوفّرة على تطبيق أقرب إليك.

ووصل عدد زوار مجموعة المعارض المتخصصة (SyriaTech - HVAC, W- BuildUP - HVAC, W- BuildUP) إلى نحو ٤٢ ألف زائر في ختام فعالياتها بحضور رسمي وشعبي لافت وبحسب بيان صحي لمجموعة المعارض المتخصصة سادت الأجواء الإيجابية معظم أجنبية المعارض لتتبادل الخبرات والأفكار بين العارضين من شركات ووكالات شركات وزارائهم من مختلف الاختصاصات، وطفت النقاشات التفاعلية التي تهدف إلى الارتفاع بمستوى خدمات جميع القطاعات الاقتصادية المتعلقة بالبناء والتكنولوجيا.

وأكّد البيان أنه في ختام المعرض زارها عدة وفود رسمية

يقطنون وزارة الموارد المائية، فأكّد معاون وزير الموارد المائية

للشؤون الفنية أسامة الأخرس أهمية منتجات وتجهيزات

وتقنيات المياه الحديثة التي تم استعراضها في معرض التندّة

والتكيف والمياه HVAC، مشدداً على ضرورة التعاون في

وزارة الموارد المائية مع هذه الشركات للاستفادة من هذه

التقنيات في إعادة تأهيل ما دمرته الحرب من بنية تحتية

تعلق بقطاع المياه في سوريا بهدف إعادة هذا القطاع إلى ما

كان عليه، مع مراعاة الأولويات التي تتطلّب بها سوريا خدمة

مياه الشرب إلى منزل كل مواطن ضمن الإمكانيات المتاحة.

كما زارت مجموعة المعارض المهندسين من عدة محاافظات كحماة

واللاذقية وإدلب والرقة، حيث قاما بجولتهم في المعارض

وتحاولات الحصار المستمرة التي تفرضها الدول الغربية

على سوريا.

وبيّن جاد الله أن هذه المعارض تحمل بعداً إعلامياً وتحمل

أبعاداً تsem بفتح الذهنية ورؤيه وفهم الآخرين، وهذه نقطة

أهمية إيجابية، وبطبيعة الحال أي نشاط اقتصادي يتم داخل

أراضي الوطن فهو بالتأكيد ذو أهداف بيئية، بغض النظر عن

مدى الإيجابيات التي قد تفرزها، ولكن ينبغي النظر برتيباً

لأي حدث أو معرض تجري خارج الأراضي السورية، وتحمّل

شعارات إعادة الإعمار، مجدداً التأكيد أن أي حراك اقتصادي،

بما فيه المعارض يبقى خطوة إيجابية لمصلحة الوطن.

جاد الله أشار إلى أن تحقيق المشروعات الوطنية يجب أن

يرافقه بطبيعة الحال استعداد صحيح، مشدداً على الدور

الذي ينبغي على الإعلام القيام به، بحيث تكون مشاركته بكل



■ سيفا رزوق - محمد منار حميجو

ثلاثة معارض تخصصية استضافتها مدينة دمشق الجديدة دفعة واحدة خلال الأيام الأخيرة من حزيران الفائت، وحملت عناوين مقاطعة، حيث أقيم معرض «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات SyriaTech» بدروته السادسة، وافتتحت الدورة الأولى لمعرض «التندّة والتكييف والمياه HVAC»، وكذلك الدورة الأولى لمعرض «بناء البني التحتية والإكساء»، إضافة إلى BuildUP Syria، جناح المفروشات والديكور والتجهيزات المنزلية Life Style.

المعارض الثلاثة التي جرت ما بين ٢٩ و٣٠ من حزيران، والتي شاركت بها نحو ٢٢ شركاً، متلوّنة عالمية تجارية من ٤١ دولة، منها لبنان والأردن ومصر، إضافة إلى شركة من إيطاليا وفرنسا والصين، أتت لافتة شركات عالمية من إيطاليا وفرنسا والصين، أتت لافتة من حيث تراوّنه، وعدد المشاركين فيها، إضافة إلى توقيتها في مرحلة تحضر فيها سوريا مرحلة البناء وإعادة الإعمار.

رسائل اقتصادية وأعلامية مهمة تمكّنت المعارض التخصصية الثلاثة من إيصالها، كان أبرزها تظاهير العودة المتتسّرة لحركة النشاط الاقتصادي بكل انشطتها، وحاجة واستعداد السوق لهذه العودة، والأهم فتح ثغرة جديدة في جدار الحصار الظالم المفروض على الاقتصاد والشعب السوري.

نقطة لعرض ما هو جديد

واعتبر وزير الاتصالات والتقنية محمد إبراهيم الخطيب أن هذه المعارض نقطة لجميع الشركات لعرض ما هو جديد في المنتجات التي تقدمها وعلى مستوى العالم، معتبراً أن المعرض كان فرصة للشركات المهمة بقطاع التكنولوجيا والمعلومات للتعرف على ما هو جديد عالمياً.

وفي تصريح لـ«الاقتصادية»، أشار الخطيب إلى أنه شارك في المعرض عدد من الشركات الأجنبية وخصوصاً جمهورية الصين الشعبية وبعض الدول الأوروبية مثل جمهورية باروسيا إضافة إلى مشاركة بعض الدول العربية، مضيفاً: هذا أعطى فرصة كبيرة لعدد من الجهات داخل البلاد لعرض اهتماماتها إضافة إلى أنها فرصة للتعرف بين الأطراف.

ورأى الخطيب أن أي دولة تعرض منتجاتها في سوريا تعتبر رسالة بأنها غير ملتزمة بالحصار المفروض من الولايات المتحدة الأميركيّة والدول التي تسير ضمن هذا المعسكر وأن هذه الدول التي شاركت في المعرض أثبتت أنها تعمل مع الشعب السوري، معتبراً أن مشاركة هذه الدول كسر للحصار إضافة إلى أنها فرصة لها لعرض منتجاتها لما يحقّق فائدة لقطاع الاتصالات والتقنية في سوريا وجميع مزادات الإنترنت.

ولفت الخطيب إلى أن هناك تطوراً في معرض سيريت من خلال الاهتمام والمشاركة الأكبر وهذا إن دل على شيء يدل على الانفتاح الاقتصادي. فيما يتعلق بموضوع التعاون مع الصين في الانترنت أكد الخطيب أن شركة هواوي وهي عملاق التكنولوجيا في الصين تراجع عملها في سوريا نتيجة العقوبات الأميركيّة المفروضة على الصين، واعتبر الخطيب أن الصين سباقة في موضوع

المعارض التخصصية نافذة مواكبة التطور التكنولوجي

عضو مجلس نقابة المقاولين محمد جاد الله لفت بدوره إلى ارتباط ملف إعادة الإعمار بسلسلة من الإجراءات، أهمها البيئة التشريعية موضحاً أن الرئيس بشار الأسد شدد على ضرورة الإصلاح الإداري وإصلاح القوانين ومكافحة الفساد وهذه المشروعات الوطنية هي الخطوة الأولى نحو إعادة الإعمار وإذا لم تنجح هذه المشروعات فإن مشروع إعادة الإعمار لن ينجح، مشيراً إلى أهمية تطوير البيئة التشريعية التي ستسهم بالضرورة بجلب المستثمرين، من خلال تقديم التسهيلات، لافتاً إلى أهمية إصلاح قانون العقود الذي يعتبر

تظهير لعودة الحراك الاقتصادي ونافذة للاطلاع على التطور التكنولوجي

لكل الشباب والصبايا خط كوال من MTN

- 60 دقيقة و 500 رسالة محلية
 - 2GB سوشايل ميديا و 15 ساعة MTNTV
 - بـ 1000 ل.س. صالحة لـ 5 أيام
- بإمكانك إضافة باقة يوتيوب أو باقة الألعاب بـ 500 ل.س.

